

56

2018

الربع الرابع

العدد السنوي

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المراقب الاقتصادي عدد 56 / 2018 Economic Monitor Issue 56/2018

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

إسلام ربيع - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © أيار 2019
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي. http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب 19111، القدس و.ص.ب 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب 452، رام الله

هاتف: +972-2-2415251

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص.ب 4041، البيرة - فلسطين

هاتف: +972-2-2946946

فاكس: +972-2-2946947

الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps

بريد إلكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم جزئي من:



العام 2018 في سطور:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** تراجع معدل النمو الحقيقي في فلسطين بمقدار يزيد على نقطتين مئويتين في 2018 مقارنة مع 2017 (من 3.1% إلى 0.9%). وتوزع النمو المتواضع في 2018 بين نمو في الضفة بمعدل 3.1% (مقارنة بـ 4.3% في 2017) وانخفاض بمعدل 7% في القطاع. وعند أخذ زيادة السكان بالاعتبار يتبين أن حصة الفرد من الدخل في فلسطين ظلت على حالها تقريباً بين العامين (3,021 دولار)، وتوزعت بين 4,188 دولار في الضفة (بارتفاع 0.8% عن العام الماضي) مقابل 1,431 دولار فقط في القطاع (متراجعة بمعدل 9.5%).
- **البطالة:** مازالت البطالة مرتفعة للغاية في فلسطين، ووصل معدلها إلى 30.8% في 2018، بزيادة مقدارها 2.4 نقطة مئوية عن مستواها في 2017. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة المعدل بشكل ملحوظ في القطاع (من 44.4% إلى 52.0%) مقابل انخفاضه بنقطة مئوية واحدة في الضفة (إلى 17.6%). وما زال نحو ثلث العاملين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً يبلغ 748 شيكل بالمتوسط، وهو ما يعادل نحو نصف الحد الأدنى للأجر الشهري الذي وضع موضع التطبيق مطلع العام 2013.
- **المالية العامة:** ارتفعت الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة) في الموازنة بنسبة طفيفة (1.1%) في 2018 مقارنة بالعام السابق، نتيجة ارتفاع الجباية المحلية بنسبة 10% مقابل انخفاض إيرادات المقاصة بمعدل يقرب من 7%. من جهة أخرى انخفض الإنفاق الجاري بنسبة 6.6% ليصل إلى نحو 4 مليار دولار. وأدى هذا إلى انخفاض عجز الموازنة (الجارية والتطويرية) إلى نحو 1,080 مليون دولار، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.5%. وهو أقل بنحو نقطة مئوية واحدة عن العام 2017. وانخفضت المساعدات الدولية في 2018 بمقدار 7% عن مستواها في العام السابق وبلغت نحو 672.5 مليون دولار. أي أن الفجوة التمويلية في الموازنة بلغت نحو 400 مليون دولار. وقامت الحكومة بسد هذه الفجوة عبر مراكمة المزيد من المتأخرات وزيادة الإقتراض من المصارف المحلية (159 مليون).
- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في العام 2018 تضخماً سالباً بنسبة 0.19% مقارنة مع 2017، أي أن القوة الشرائية للشيكل ارتفعت بنحو 0.19% خلال العام 2018 مقارنة بالعام السابق. ونتج هذا أساساً عن ارتفاع قيمة الشيكل تجاه الدولار وهو ما انعكس في استقرار (أو انخفاض) أسعار المستوردات.
- **ميزان المدفوعات:** ازداد العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني في 2018 ووصل إلى 1,659 مليون دولار، بزيادة مقدارها 96 مليون عن العام السابق، وبنسبة تعادل 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا نتيجة زيادة الواردات (بمقدار 3 نقاط مئوية من الناتج المحلي، إلى 58%) وانخفاض التحويلات الخارجية بنسبة 2% عن العام السابق.

ملاحظة: غالباً ما نقوم بتقريب النسب في المراقب إلى أقرب عدد صحيح، باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدلات الفائدة.

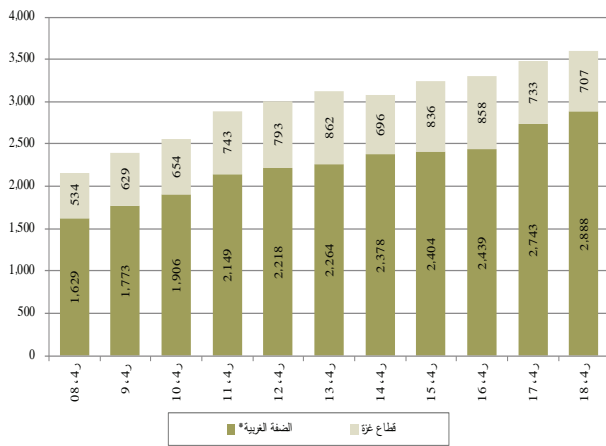
المحتويات:

- 2 الناتج المحلي الإجمالي
- 3 سوق العمل
صندوق 1 - الفجوة بين الإنتاجية والأجور في الاقتصاد الفلسطيني
- 9 المالية العامة
صندوق 2 - تقييم أداء الموازنة العامة 2018: بين المستحق والفعلي
- 12 القطاع المالي المصري
صندوق 3 - الترابط بين الجهاز المصرفي وقطاعات المتعاملين في فلسطين
- 16 القطاع المالي غير المصري
صندوق 4 - التأجير التمويلي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- 19 مؤشرات الاستثمار
صندوق 5 - غرامات المحاكم العسكرية الإسرائيلية: 60 مليون شيكل في 3 سنوات
- 21 الأسعار والتضخم
صندوق 6 - توقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين
- 25 التجارة الخارجية
صندوق 7 - خدمات وكالة الأونروا والتحول في تمويل عملياتها
- 29 مفاهيم وتعريف اقتصادية
البضائع العامة
- 31 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين
2018 - 2014

1- الناتج المحلي الإجمالي¹

455 دولار عن مستواها 2017 (أنظر الجدول 1-2). أي أنّ حصة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي باتت في 2018 حوالي ثلث حصة الفرد في الضفة الغربية، أو نحو 34% فقط.

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في أرباع متناظرة* (مليون دولار بأسعار 2015 الثابتة)

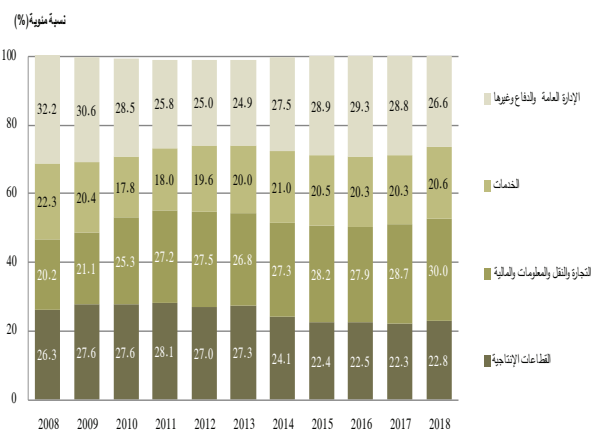


(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

بنية الناتج المحلي الإجمالي

الربع الرابع: انخفضت حصة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.6 نقطة مئوية بين الربع الرابع 2018 والربع الثالث 2018 نتيجة انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية والإنشاءات. بالمقابل ارتفعت حصة الإدارة العامة والدفاع بنحو 0.7 نقطة مئوية.

شكل 2-1: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



المقارنة السنوية: ارتفعت حصة أنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية بنحو 1.3 نقطة مئوية بين 2017 و2018، مقابل انخفاض في حصة قطاع الإدارة بنحو 2.2 نقطة مئوية. وعند النظر إلى التحول في البنية القطاعية خلال العقد الماضي (انظر الشكل 1-2) يتضح أن هناك نزعة لانخفاض حصة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد (الزراعة والصناعة والتشييد) في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، من 26.3% إلى

الربع الرابع: شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، ارتفاعاً بنحو 3.1% خلال الربع الرابع 2018 مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3,594.9 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتوزع هذا النمو بين 3.4% في الضفة الغربية و2.1% في قطاع غزة. كما شهد الناتج المحلي نمواً بنحو 3.4% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق (انظر الشكل 1-1).

أدى الارتفاع في الناتج المحلي في الربع الرابع، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 2.4% في ربع السنة الرابع 2018 مقارنة مع الربع السابق. وبمقدار 0.8% مقارنة مع الربع المناظر من 2017 (انظر الجدول 1-1).

المقارنة السنوية: وصل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في العام 2018 إلى نحو 13.8 مليار دولار (بأسعار 2015 الثابتة). ويمثل هذا نمواً بمقدار 0.9% عن العام 2017. وجاء النمو الكلي نتيجة نمو معدل 3.1% في الضفة مقابل تراجع بمعدل 7% في قطاع غزة. أما فيما يتعلق بحصة الفرد من الناتج المحلي في فلسطين فلقد تراجعت بنحو 1.7% ووصلت إلى نحو 3,021.4 دولار في 2018 (انظر جدول 1-2).

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

| الربع الرابع 2018 | الربع الثالث 2018 | الربع الرابع 2017 | |
|-------------------|-------------------|-------------------|-----------------|
| 778.9 | 760.5 | 772.4 | فلسطين |
| 1,085.2 | 1,056.5 | 1,055.2 | - الضفة الغربية |
| 362.0 | 357.1 | 386.4 | - قطاع غزة |

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جدول 2-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

| معدل النمو | 2018 | 2017 | |
|------------|----------|----------|--|
| 0.9 | 13,810.3 | 13,686.4 | الناتج المحلي الإجمالي* (مليون دولار) |
| 3.1 | 11,034.4 | 10,715.9 | - الضفة الغربية |
| -7.0 | 2,766.9 | 2,970.5 | - قطاع غزة |
| -1.7 | 3,021.4 | 3,072.4 | حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* (دولار) |
| 0.8 | 4,188.3 | 4,154.2 | - الضفة الغربية |
| -9.5 | 1,431.4 | 1,852.2 | - قطاع غزة |

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

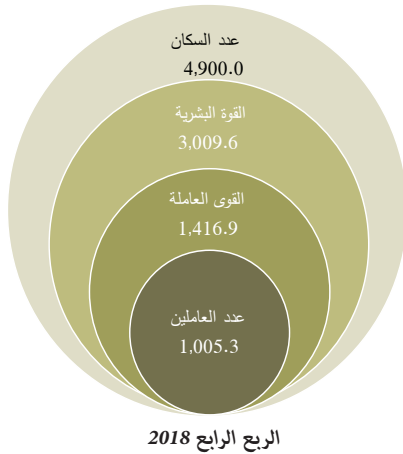
يوضح الشكل 1-1 اتساع الفجوة بين مساهمة الضفة ومساهمة القطاع في الناتج المحلي لفلسطين خلال العقد الماضي. وتبلغ حصة قطاع غزة الآن أقل من حُمس الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. أما الفجوة بين حصة الفرد السنوية من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغت 2,757 دولار في العام 2018، وهذه أعلى بمقدار

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2007-2018. رام الله، فلسطين.

2- سوق العمل¹

القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين نحو 3,010 ألف شخص في الربع الرابع 2018. أما القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والذين يبحثون عن عمل، فلقد بلغ 1,417 ألف. وتتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل. وعلى ذلك فإن الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقاس أعداد العاطلين. ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي في الربع الرابع 2018.

شكل 1-2: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الرابع 2018)، ألف شخص



يلاحظ من الشكل (1-2) أن نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني (أي نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية) تبلغ نحو 47% في فلسطين. وتعبر هذه النسبة عن مدى انخراط السكان فوق عمر 15 سنة في سوق العمل. ونسبة المشاركة في سوق العمل في فلسطين قريبة من المعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%. ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية، فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية. وهذا بالأساس يعود إلى انخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل في فلسطين (كما تم نقاشه بالتفصيل في الصندوق رقم 2 في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

أعداد وتوزيع العمالة

الربع الرابع: ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 4.6% بين الربع الثالث 2018 والربع الرابع 2018 ووصل إلى 1,005.3 ألف. وتوزع هؤلاء بين 61% في الضفة و26% في القطاع و13% (أو نحو 132 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب قطاع العمل في الربع الرابع 2018، فإن نحو خمس العاملين كانوا يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 37% في قطاع غزة (انظر الشكل 2-2 في الصفحة التالية).

22.8%. كذلك حدث انخفاض في حصة قطاعات الإدارة، مقابل توسع كبير في حصة قطاعات التجارة والنقل والمالية.

الإنفاق على الناتج المحلي

الربع الرابع: بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الرابع 2018 والرابع 2017 نحو 118.4 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 3.4% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي النهائي (صافي الخاص والعام) والاستثمار والتصدير بمقدار 409.6 مليون دولار. وتم سد حاجة أكثر من 70% من هذه الزيادة في الطلب عبر تدفق الواردات، التي ارتفعت بمقدار 292.3 مليون دولار كما يوضح الجدول 3-1.

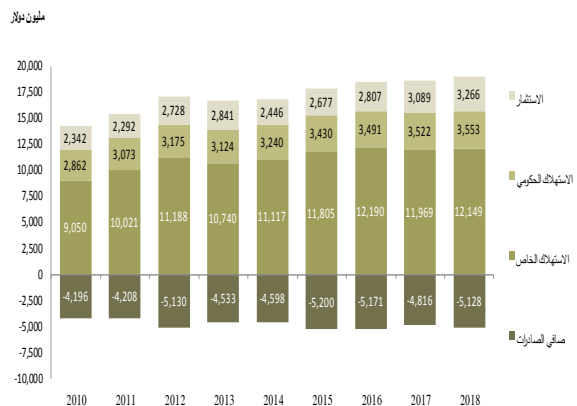
جدول 3-1: توزيع الزيادة في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الرابع 2017 والربع الرابع 2018 (مليون دولار)

| | |
|--------|-----------------------------|
| 310.7 | الزيادة في الاستهلاك الخاص |
| -42.8 | الزيادة في الاستثمار |
| 28.6 | الانخفاض في الاستهلاك العام |
| 84.7 | الزيادة في الصادرات |
| -292.3 | الزيادة في الواردات (-) |
| *118.4 | الزيادة في الناتج المحلي |

* ملاحظة: الجمع تقريبي بسبب بند السهو والخطأ.

المقارنة السنوية: توزعت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بين 2017 و2018، والتي بلغت 124 مليون دولار، بين ارتفاع في الاستهلاك الخاص والاستثمار بمقدار 357.6 مليون دولار. ولقد تم تمويل الجزء الأكبر من هذه الزيادة عبر ارتفاع فائض الواردات على الصادرات بمقدار 311.4. ويدل هذا على اتساع الهوة بين استخدام الموارد وإنتاجها محلياً. وتمثل هذه الفجوة أبرز مظاهر العجز في الاقتصاد الفلسطيني: أن تمويل التوسع في الاستهلاك يتم عبر زيادة العجز تجاه العالم الخارجي أساساً. ويستفاد من الشكل 3-1 أن الاستهلاك (الخاص والحكومي) والاستثمار ارتفعا بنسبة 32% بين 2010 و2018، بالمقابل ارتفع فائض الواردات على الصادرات بمقدار 21% خلال نفس الفترة. ومع حلول العام 2018 وصل إجمالي ما يستخدمه الاقتصاد الفلسطيني لأغراض الاستهلاك والاستثمار والتصدير نحو 158% لما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محلياً.

شكل 3-1: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين

البطالة

الربع الرابع: بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 412 ألف شخص في الربع الرابع 2018، وبلغ معدل البطالة (أي عدد العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) 29.1% في الربع الرابع 2018، وهو أقل بنحو 2.6 نقطة مئوية عن مستواه في الربع السابق. وتحقق معظم الانخفاض من تراجع البطالة في قطاع غزة من نحو 54.9% إلى نحو 50.5% (انظر الجدول 1-2).

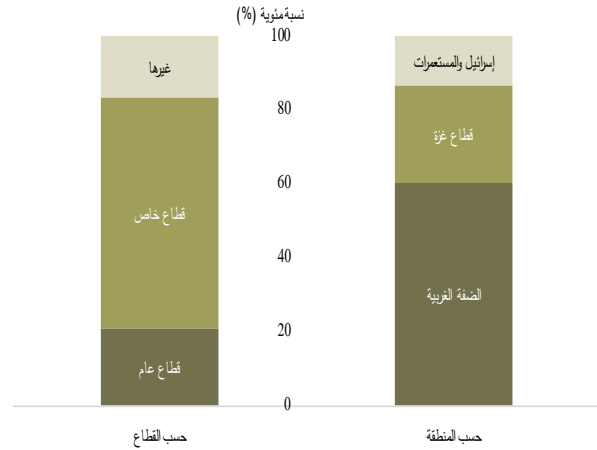
المقارنة السنوية: ارتفع معدل البطالة في العام 2018 بمقدار 2.4 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2017 ووصل إلى 30.8%. بلغ معدل البطالة 17.6% في الضفة الغربية و52.0% في قطاع غزة. إذ ارتفع معدل البطالة في القطاع بنحو 7.6 نقاط مئوية. ومعدل البطالة في قطاع غزة هو من بين أعلى معدلات البطالة في العالم، خاصة في أوساط الإناث، حيث وصل إلى 74.5%. وهذا يعني أنه من بين كل عشر إناث جاهزات ومستعدات للعمل، ثلاث منهن فقط يعملن (انظر الجدول 1-2).

والبطالة في فلسطين متركزة بشكل خاص بين الشباب. بلغ

جدول 1-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

| 2018 | 2017 | الربع الرابع 2018 | الربع الثالث 2018 | الربع الرابع 2017 | |
|------|------|-------------------|-------------------|-------------------|---------|
| 14.7 | 15.6 | 13.2 | 14.0 | 14.5 | ذكور |
| 30.2 | 32.1 | 28.2 | 32.1 | 27.6 | إناث |
| 17.6 | 18.7 | 16.1 | 17.3 | 16.9 | المجموع |
| 43.5 | 36.6 | 42.5 | 46.3 | 37.7 | ذكور |
| 74.5 | 69.1 | 70.6 | 78.0 | 66.7 | إناث |
| 52.0 | 44.4 | 50.5 | 54.9 | 45.0 | المجموع |
| 25.0 | 23.2 | 23.5 | 25.5 | 22.9 | ذكور |
| 51.2 | 48.2 | 48.3 | 54.0 | 45.3 | إناث |
| 30.8 | 28.4 | 29.1 | 31.7 | 27.7 | المجموع |

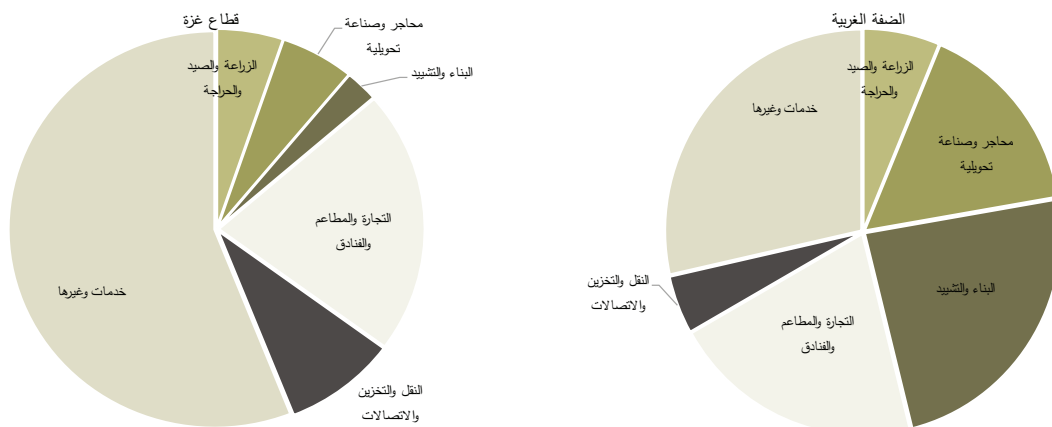
شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الرابع 2018



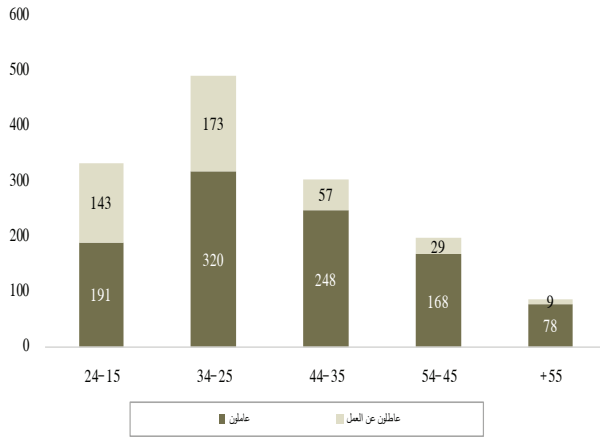
يعرض الشكل 2-3 التوزيع القطاعي للعاملين (ما فيهم العاملون في إسرائيل والمستعمرات) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الرابع 2018. بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات نحو 36% (29% في الضفة الغربية و56% في قطاع غزة). كما بلغت حصة البناء والتشييد 21% من العاملين في فلسطين (24% في الضفة ولكن أقل من 3% في القطاع)، في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في المنطقتين، حوالي 21%. كذلك تقاربت نسب التشغيل بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الزراعة، حوالي 6%. أما نسبة العاملين في قطاعي المحاجر والصناعة التحويلية فلقد بلغت 16% في الضفة بينما لم تتعد النسبة 6% في قطاع غزة.

المقارنة السنوية: ارتفع عدد العاملين بمقدار 0.7% بين العام 2017 والعام 2018 ووصل إلى 956 ألف عامل. ولم يطرأ تغيير ملحوظ على النسب السنوية لتوزع العاملين حسب مكان العمل أو حسب القطاعات، وهي مجملها قريبة من النسب في الربع الرابع والتي أشرنا إليها أعلاه. الملفت للنظر أن معدل الزيادة في القوى العاملة في فلسطين بين العاملين بلغت 5% تقريباً مقارنة مع نمو لا يتجاوز 0.7% للعاملين، وهذا بالطبع سينعكس في ارتفاع معدل البطالة السنوي.

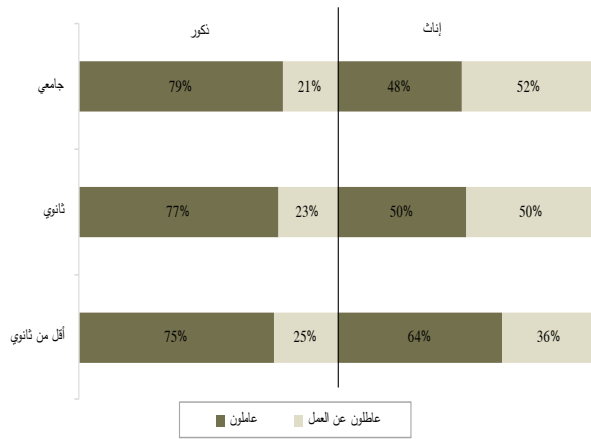
شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي في الربع الرابع 2018 (نسبة مئوية %)



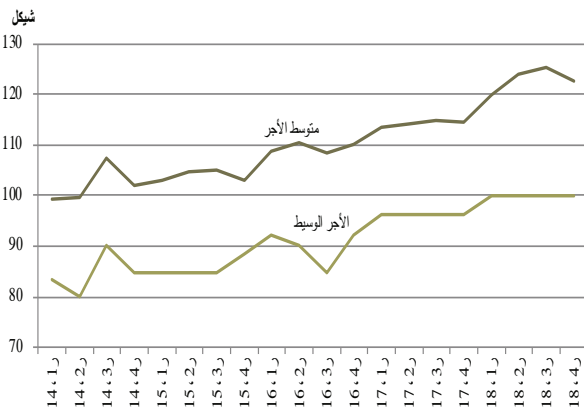
شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الرابع 2018)



شكل 2-5: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (الربع الرابع 2018)



شكل 2-6: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين



معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 43% مقارنة بـ 19% للفئة العمرية (35-44 سنة)، و15% للفئة العمرية (45-54 سنة) كما يوضح الشكل 2-4.²

من ناحية أخرى، يلاحظ البطالة تنخفض مع ارتفاع التعليم في أوساط الذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5). وهذا يعود أساساً إلى الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل عند ارتفاع تعليمهن مقارنة بالذكور.³

الأجور

الربع الرابع: بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين من فلسطين 122.7 شيكل في الربع الرابع 2018. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً، أولاً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة أخرى. وثانياً، بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة. وثالثاً بين متوسط ووسيط الأجر (انظر الجدول 2-2).

جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الرابع 2018) (شيكال)

| مكان العمل | متوسط الأجر اليومي | الأجر الوسيط اليومي |
|---------------------|--------------------|---------------------|
| الضفة الغربية | 112.2 | 100.0 |
| قطاع غزة | 67.0 | 50.0 |
| إسرائيل والمستعمرات | 237.5 | 230.8 |
| المجموع | 122.7 | 100.0 |

تُشير الأرقام إلى أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة، وثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. كما أن متوسط أجر العامل في الضفة يعادل أكثر من مرة ونصف متوسط أجر العامل في القطاع. لا بل إن الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط، نظراً لأن الأجر المتوسط يخفي التباين الكبير بين ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (انظر الشكل 2-6). والأجر الوسيط له دلالة أفضل من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه. ويلاحظ أن وسيط الأجر في الضفة يعادل ضعف وسيط الأجر في القطاع.

المقارنة السنوية: ارتفع متوسط الأجر اليومي في العام 2018 مقارنة بالعام 2017 بمقدار 9.2 شيكل. إذ ارتفع في الضفة بمقدار 7.6 شيكل، وبمقدار 3.7 شيكل و16.2 شيكل في قطاع غزة وإسرائيل والمستعمرات على التوالي، كذلك ارتفع الأجر الوسيط اليومي في فلسطين من 96.2 شيكل إلى 100 شيكل بين العامين 2017 و2018 (انظر الجدول 3-2 في الصفحة التالية).

2- راجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب.

3- راجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب الاقتصادي الذي يبرهن على أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلمات ليس سببها انخفاض تشغيلهن مقارنة بالذكور (أي ليس بسبب زيادة التعليم) ولكن يعود إلى الرغبة العالية لدى المتعلمات المشاركة في سوق العمل.

أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 12% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 76% في قطاع غزة (أنظر الجدول 2-4).

المقارنة السنوية: انخفض عدد المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى من 126 ألف نهاية 2017 إلى 105 ألف نهاية 2018 (بنسبة 17%)، موزعاً بين 22% في الضفة و14% في القطاع. وتركز معظم الانخفاض هذا بين الذكور، إذ لم ينخفض عدد الإناث إلا بمقدار ألف انثى فقط.

عمالة الأطفال

الربع الرابع: انخفضت عمالة الأطفال (10-17 سنة) في الربع الرابع 2018 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بشكل طفيف (3.3% مقارنة مع 3.1% من إجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم (10-17 سنة)). وتوزعت النسبة بين 4.5% في الضفة الغربية مقابل 1.6% في قطاع غزة.

المقارنة السنوية: ظلت نسب عمالة الأطفال على حالها تقريباً دون تعديل، في كل من الضفة والقطاع، بين نهاية 2017 و2018.

جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (2017-2018) (شيكال)

| | 2018 | | 2017 | | |
|---------------------|--------------------|---------------------|--------------------|---------------------|--|
| مكان العمل | متوسط الأجر اليومي | الأجر الوسيط اليومي | متوسط الأجر اليومي | الأجر الوسيط اليومي | |
| الضفة الغربية | 101.8 | 96.2 | 109.4 | 100.0 | |
| قطاع غزة | 59.4 | 40.0 | 63.1 | 46.2 | |
| إسرائيل والمستوطنات | 226.9 | 200.0 | 243.1 | 250.0 | |
| المجموع | 113.8 | 96.2 | 123.0 | 100.0 | |

الحد الأدنى للأجور

الربع الرابع: بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الرابع 2018 نحو 31% (41% بين الإناث، و28% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 748 شيكل.

جدول 2-4: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر والذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات)، الربع الرابع 2018

| | عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكال) | | | عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص) | | |
|---------------|--|------|-------------|---|------|-------------|
| | ذكور | إناث | كلا الجنسين | ذكور | إناث | كلا الجنسين |
| الضفة الغربية | 203 | 48 | 251 | 13 | 18 | 31 |
| قطاع غزة | 85 | 18 | 103 | 69 | 9 | 78 |
| فلسطين | 288 | 66 | 354 | 82 | 27 | 109 |

صندوق 1: الفجوة بين الإنتاجية والأجور في الاقتصاد الفلسطيني

أولاً، التقدم التقني الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج أو تحسين نوعية المنتجات لقاء ذات الكمية من عوامل الإنتاج. ثانياً، تطوير كفاءة وفعالية الإنتاج بتأثير التحسن في بيئة الإنتاج (البيئة المؤسسية والاقتصادية والجغرافية). وهناك نوعان من الإنتاجية في الاقتصاد، إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية (TFP)، وهي تقيس فعالية استغلال كافة عوامل الإنتاج معاً في الاقتصاد، وإنتاجية العمل، أي فعالية استغلال قوة العمل. والصندوق الحالي سوف يركز على الأخيرة فقط.

تقاس إنتاجية العمل بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أو القيمة المضافة) التي يتم إنتاجها في كل ساعة عمل. بكلمات أخرى، إنتاجية العمل لبلد ما، في سنة معينة، هي عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوماً على إجمالي عدد ساعات العمل لكافة العاملين في ذلك البلد خلال تلك السنة. وكلما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقاء كل ساعة عمل، دلل ذلك على كفاءة أعلى وقدرة أفضل على الإنتاج.²

يتناول هذا الصندوق العلاقة بين تطور إنتاجية العمل وزيادة الأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال الفترة بين 2004 و2016. ويستثنى الصندوق العمال العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات، كما يستثنى العاملين في القدس التي تم الحاقها بإسرائيل منذ العام 1967، نظراً لأن هدف الصندوق هو رصد تطور متغيري الإنتاجية والأجور داخل الاقتصاد الفلسطيني، بمعزل عن تأثير أجور العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي والقدس.

تعرّف الإنتاجية في الاقتصاد بأنها الفعالية التي يتم بواسطتها تحويل عوامل الإنتاج (مثل العمل، ورأس المال البشري، ورأس المال المادي) إلى سلع وخدمات. ومؤشر الإنتاجية هو مقياس لكفاءة استغلال الموارد المادية والبشرية في الدول المختلفة. ومو الإنتاجية هو العامل الأكثر أهمية في تحديد التطور والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في كافة الدول. وتوصلت دراسة حديثة للبنك الدولي إلى أن نصف التباين في مستوى الدخل الفردي بين الدول يعود إلى التباين في الإنتاجية.¹ وهناك عوامل كثيرة ومتشابهة تؤثر على نمو الإنتاجية، أهمها اثنان:

2 OECD. (2017). OECD compendium of productivity indicators 2017. Paris: OECD Publishing; https://read.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-compendium-of-productivity-indicators-2018_pdtvy-2018-en#page11

1 World Bank (2018): Productivity Revisited: <http://documents.worldbank.org/curated/en/578861548876206044/pdf/134222-PUB-9781464813344.pdf>

زادت الاجور بنسبة 10%. وفي نفس الفترة زادت الانتاجية بنسبة 32% في الولايات المتحدة مقابل ارتفاع في الاجور الحقيقية بنسبة 21%⁴.

ولفهم هذه الظاهرة بشكل أفضل يتوجب النظر عن كثب إلى القطاعات الاقتصادية لاستيضاح أماكن تركيز هذه المشكلة، كخطوة أولى على طريق دراسة مسباتها بأبحاث معمقة ومعالجتها سياساتياً.

شكل 1: تطور إنتاجية العمل والأجور الحقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة: 2004 - 2016 (رقم قياسي، 2004=100)

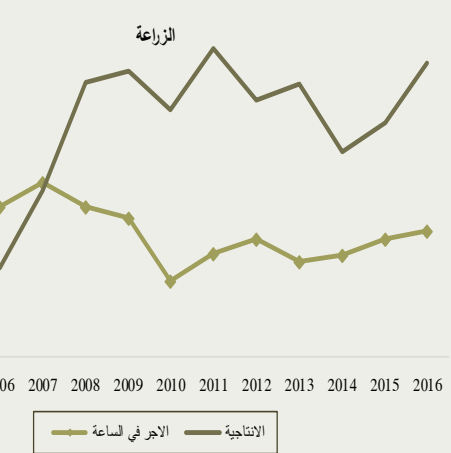


المصدر: حسابات المراقب بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

القطاعات الانتاجية - الزراعة والصناعة

يبين الشكل 2 أن انخفاض الأجور كان أقل من تدهور الإنتاجية في قطاع الزراعة قبل عام 2007، ولكن الارتفاع الحاد نسبياً في الإنتاجية حتى 2009 ترافق مع انخفاض الأجور. شهدت الأجور حركة تصاعدية طفيفة بعد ذلك ولكن بدرجة ابطاً بشكل ملحوظ من زيادة الإنتاجية. وعند أخذ الفترة كاملة بالاعتبار، يلاحظ أن انتاجية العمل في الزراعة ارتفعت بين 2004-2016 بنسبة 46% بينما تراجعت الاجور بنسبة 15%. ولكن تراجع الأجور في هذا القطاع كان أدنى من التراجع المتوسط في الاقتصاد ككل (أي من 25%).

شكل 2: تطور إنتاجية العمل والأجور الحقيقية في الزراعة والصناعة في فلسطين 2004 - 2016 (رقم قياسي، 2004=100)



المصدر: حسابات المراقب بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

تحدد النظرية الاقتصادية أن أجور العمل يجب أن تتطابق، في الظروف المثلى، مع الإنتاجية الحدية للعمل. كما أن زيادة إنتاجية العمل يجب أن تنعكس في زيادة معادلة في الأجور. إذ أن غياب التوازن بين نمو إنتاجية العمل وزيادة الأجور يعني أن حصة العمال من الناتج المحلي الإجمالي تتضاءل في حين تزداد حصة الأرباح. وتؤكد النظرية أيضاً على أن التوازي بين زيادة الإنتاجية والأجور له انعكاسات إيجابية، ليس على عدالة توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفقر فحسب، ولكن أيضاً لضمان اخلاص العمال في عملهم ولتحفيزهم على تطوير قدراتهم وتحقيق مزيد من التقدم في العمل. ولقد عانت الدول المختلفة، والغنية بشكل خاص، من انقطاع العلاقة بين نمو الإنتاجية وزيادة الأجور في العقود الأخيرة. وانعكس هذا في تدهور توزيع الدخل في هذه البلدان، بحيث تراجع التوزيع إلى المستويات المقلقة للغاية التي سادت مطلع الثورة الصناعية. فلقد انخفضت حصة العمل من الدخل القومي بين 1990 و2009 في 26 دولة من 30 دولة من الدول المتطورة. كما أن متوسط حصة العمل من الناتج المحلي انخفضت في مجموعة دول العشرين بنسبة 0.3% في كل سنة بين 1980 و2000.³

تطور إنتاجية العمل والأجور في فلسطين

بالانتقال الآن إلى الحالة الفلسطينية، يوضح الشكل 1 أن إنتاجية العمل في الاقتصاد الفلسطيني خلال (2004-2016) ارتفعت بنسبة 15.6% في حين تراجعت الأجور الحقيقية (أي الأجور الإسمية مقسومة على تضخم الأسعار) بنسبة 25% خلال نفس الفترة. كما يوضح الشكل أن التباين بين النزعتين بدأ في العام 2007 واستمر حتى نهاية الفترة. وعلى الرغم من أن هذه الفجوة موجودة في اقتصادات أخرى، إلا أن مدى اتساع هذه الفجوة، نتيجة ارتفاع أحد المتغيرين وانخفاض الآخر، هو ما يميز الاقتصاد الفلسطيني عن غيره من الدول.

وكما ذكرنا سابقاً تعاني معظم الدول من قصور نمو الأجور مقارنة مع زيادة الإنتاجية، ولكن نادراً ما ترافق الارتفاع في الإنتاجية مع انخفاض في الأجور الحقيقية كما هو الحال في فلسطين. شهد مؤشرا الإنتاجية والأجور ارتفاعاً في معظم الاقتصادات الأخرى، ولكن بمعدلات متفاوتة لصالح الإنتاجية. على سبيل المثال، ارتفعت انتاجية العمل في الدمارك خلال 1995-2009 بنسبة 28% بينما

4 Meager, N & S. Speckesser (2011) Wages, productivity and employment: A review of theory and international data. <https://ec.europa.eu/social/search.jsp?advSearchKey=Wages%2C+productivity+and+employment&mode=advancedSubmit&langId=en>

3 OECD & ILO (2015): The Labour Share in G 20 Economies: <https://www.oecd.org/g20/topics/employment-and-social-policy/The-Labour-Share-in-G20-Economies.pdf>

قطاع البناء وقطاع الاتصالات والنقل والتخزين

الملفت للنظر في قطاع البناء أن الإنتاجية والأجور الحقيقية تماشت معاً. إذ ارتفع المؤشران بين عامي 2004 - 2009 ومن ثم استقرا حتى عام 2013 لينخفضا بعد ذلك (الشكل 4). وهذا يعني بأن الأجور في هذا القطاع تحركت بشكل وثيق مع تحولات الإنتاجية، صعوداً وهبوطاً. ولكن، وعلى الرغم من الحركة المتناغمة في هذا القطاع، إلا أن الفجوة بين المتغيرين مازالت قائمة. فبين عامي 2004 و2016 ارتفعت الإنتاجية في هذا القطاع بنسبة 19% بينما انخفضت الاجور بنسبة 6%، وهي أقل نسبة انخفاض بين القطاعات جميعاً.

أما فيما يتعلق بقطاع الاتصالات والنقل والتخزين، فهو أيضاً يعكس فجوة كبيرة بين النمو في الأجور والنمو في الإنتاجية. فقد زادت الإنتاجية بنسبة 46% بينما انخفضت الاجور 10%. إلا أنه ومنذ العام 2014، بدأت كل من الاجور والإنتاجية في التزايد معاً. وهذا يعني بأن جزءاً أكبر من مكاسب ارتفاع الإنتاجية بات يعود الى العمال خلال هذه الفترة.

خاتمة

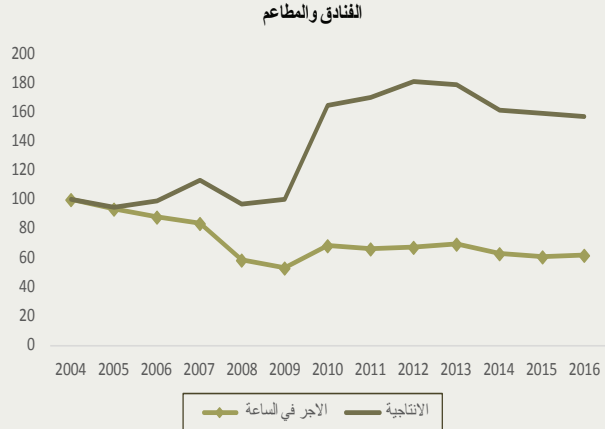
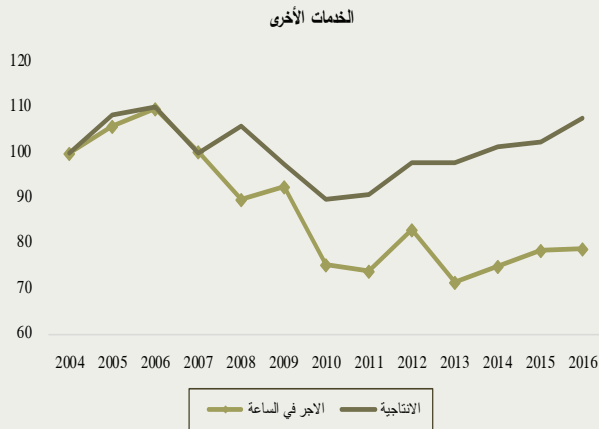
يكشف هذا الصندوق عن سعة الفجوة بين نمو الإنتاجية والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. كما يشير الى التفاوت الملحوظ في حركة هذين المؤشرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة،

أما قطاع الصناعة فيعكس صورة مغايرة، حيث شهدت الأجور تراجعاً ملحوظاً خلال 2008-2012 وهو ما ترافق مع تذبذب وانخفاض في الإنتاجية. ولكن انخفاض الإنتاجية بعد ذلك التاريخ ترافق مع ارتفاع في الأجور. أما إذا أخذنا الفترة كاملة بعين الاعتبار، نلاحظ أن انخفاض الإنتاجية بنسبة 13% ترافق مع انخفاض في الأجور بنسبة 18%. أي أن المتغيرين كانا يتحركان بنفس الاتجاه في قطاع الصناعة بالمتوسط خلال كامل الفترة.

الخدمات

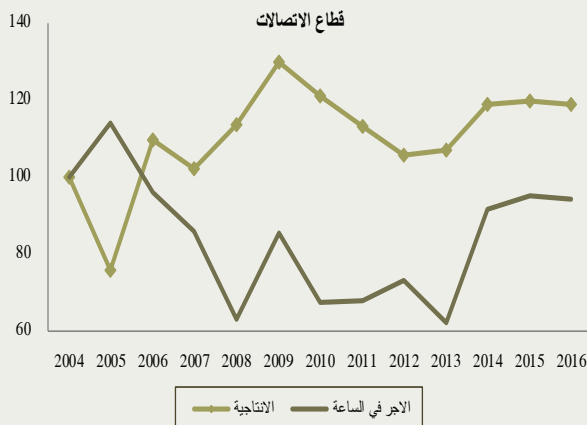
أما بخصوص قطاعات الخدمات، من الملفت للنظر أن الفرق شاسع بين نمو الإنتاجية وزيادة الأجور. ففي قطاع الفنادق والمطاعم، انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة كبيرة (38%) بينما نمت الإنتاجية بنسبة 57%. إلا أن الإنتاجية والأجور استقرتا منذ عام 2014. وهذا يعني بأن نسبة أعلى من العائد على الإنتاج في هذا القطاع باتت تعود إلى رأس المال وعلى حساب حصة العمال (الشكل 3). أما في القطاعات الخدمية الأخرى فقد انخفضت الإنتاجية والأجور بداية ثم ارتفعت معاً، وخاصة بعد العام 2013. أما خلال كامل الفترة شهدت الاجور انخفاضاً بنسبة 21% بينما ارتفعت الإنتاجية بنسبة 8%. وهو ما يعني أن توزيع العائد على الإنتاج تحول لصالح رأس المال هنا أيضاً.

شكل 3: تطور إنتاجية العمل والأجور الحقيقية في قطاع الخدمات في فلسطين، 2004 - 2016 (رقم قياسي، 2004=100)



المصدر: حسابات المراقب بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

شكل 4: تطور إنتاجية العمل والأجور الحقيقية في البناء والاتصالات في فلسطين، 2004 - 2016 (رقم قياسي، 2004=100)



المصدر: حسابات المراقب بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

العمال لتطوير كفاءاتهم والعمل بجد لأن أجورهم لا ترتفع مع زيادة انتاجيتهم. ومن جهة أخرى فإن تطور انتاجية العمل الذي لا ينعكس في زيادة الأجور يعني أن الجزء الأكبر من مكاسب الانتاجية يعود لرأس المال وليس للعمال. وهو ما ينعكس في زيادة حصة رأس المال من الدخل القومي وفي التوتر الاجتماعي والسياسي. هذا فضلاً عن تأثير ذلك على الطلب الفعلي في الاقتصاد وعلى حوافز الاستثمار والنمو على المدى الطويل.

د. سامية البطمة، جامعة بيرزيت

إذ أن التباين شديد في كل من الزراعة والخدمات بأنواعها، ولكنه أقل في الصناعة والبناء. وهذا يدل على الحاجة لدراسة الإنتاجية القطاعية للعمل بشكل أكثر تفصيلاً لفهم مصدر هذا التفاوت ومسبباته. إضافة لذلك هناك عوامل أخرى مهمة كمعدل البطالة، يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة العلاقة بين نمو الإنتاجية ونمو الأجور.

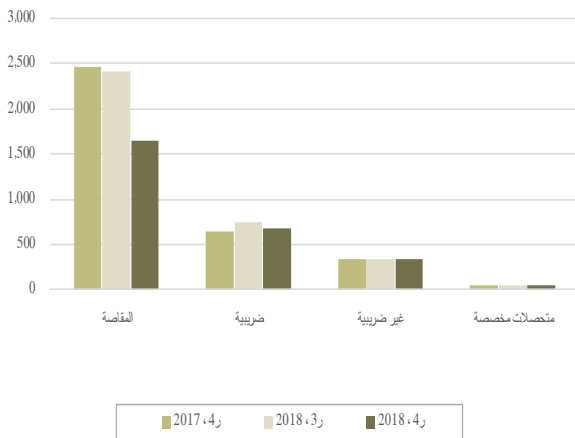
من ناحية أخرى ان الفجوة بين حركة الإنتاجية والأجور أمر مثير للقلق، إذ أن ضعف العلاقة بينهما يعني أنه يصعب تحفيز

3- المالية العامة¹

الإيرادات العامة

شكلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 86% من الإنفاق العام الفعلي في الربع الرابع مقارنة بنحو 116% خلال الربع السابق (أساس نقدي). ولكن النسبة تنخفض إلى نحو 71.5% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال الربع (أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 103% في الربع السابق.

شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)



المقارنة السنوية: انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح في العام 2018 بنحو 6% مقارنة مع العام السابق، لبلغ حوالي 14.8 مليار شيكل. وجاء هذا نتيجة تراجع إيرادات المقاصة بنحو 10% لتبلغ حوالي 8.1 مليار شيكل، وتراجع المنح والمساعدات الخارجية بنحو 7% لتبلغ حوالي 2.4 مليار شيكل. بالمقابل ارتفعت إيرادات الجباية المحلية في العام 2018 بنسبة 9% مقارنة مع العام السابق لتبلغ حوالي 4.8 مليار شيكل. وجاء ارتفاع الإيرادات المحلية أساساً بسبب ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 9% لتبلغ نحو 3 مليار شيكل، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 10% مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 1.5 مليار شيكل. وقد شكلت الإيرادات الضريبية 62% من إيرادات الجباية المحلية في العام 2018، مقابل حصة 32% للإيرادات غير الضريبية.

شكل صافي الإيرادات العامة والمنح نحو 105% من الانفاق الفعلي في العام 2018 مقارنة بنحو 97% في العام 2017 (أساس

الربع الرابع: شهد الربع الرابع من العام 2018 انخفاض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 19% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 23% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ ما يقارب 3.3 مليار شيكل². ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع إيرادات المقاصة بنحو 32% مقارنة بالربع السابق والمناظر، لتبلغ ما يقارب 1.6 مليار شيكل. كما انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنحو 6% مقارنة بالربع السابق، ولكنها جاءت أعلى بنسبة 4% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.1 مليار شيكل. وقد جاءت هذه التطورات متسقة مع الإيرادات الضريبية التي تراجعت بنسبة 10% مقارنة بالربع السابق، بينما ارتفعت بنحو 5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 676.3 مليون شيكل، في حين استقرت الإيرادات غير الضريبية عند نحو 337 مليون شيكل. (أنظر الشكل 1-3). بالمقابل ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية المقدمة خلال الربع الرابع بنحو 18% مقارنة بالربع السابق، بينما انخفضت بنسبة 6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2017، لتبلغ حوالي 835.5 مليون شيكل (أنظر الجدول 1-3).

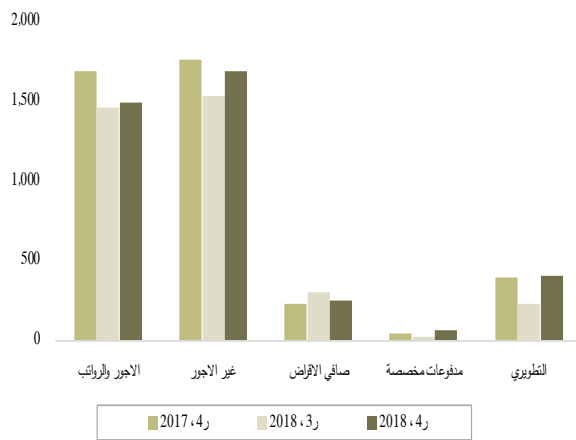
جدول 1-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

| البيان | 2018 | | | 2017 | |
|-------------------------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|
| | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع |
| دعم للموازنة | 679.4 | 522 | 482.1 | 157 | 712.8 |
| منح عربية | 410 | 303.7 | 236.3 | 140.1 | 205.4 |
| من الدول الأخرى | 269.4 | 218.3 | 245.8 | 16.5 | 507.4 |
| التمويل التطويري | 156.1 | 184.1 | 87.2 | 143.7 | 178 |
| اجمالي المنح والمساعدات | 835.5 | 706.1 | 569.3 | 300.7 | 890.8 |

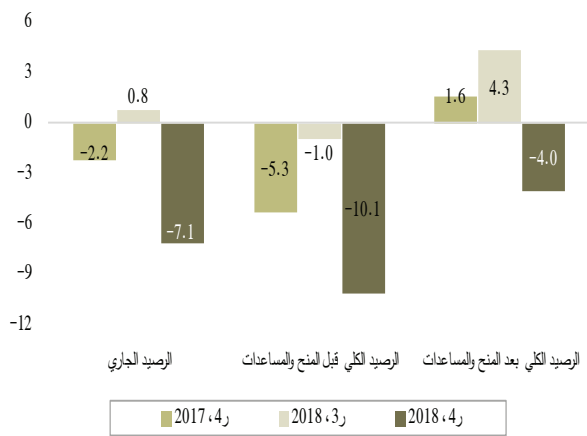
1- مصدر البيانات في هذا الجزء من المراقب: هو وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2018: العمليات المالية- الإيرادات والتنفقات ومصادر التمويل (كانون أول 2018).

2- وصلت قيمة الإرجاعات الضريبية خلال الربع الرابع 2018 إلى نحو 123.4 مليون شيكل مقارنة بنحو 77.8 مليون شيكل في الربع السابق.

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)



المقارنة السنوية: بلغ إجمالي المتأخرات على الحكومة حوالي 2.1 مليار شيكل في العام 2018، مقارنة مع 2.8 مليار شيكل في العام السابق وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة 25%.

الفائض/العجز المالي

الربع الرابع: أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الرابع 2018، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 1,379 مليون شيكل (أو ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي). وساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 543.5

نقدي). بالمقابل غطت هذه الإيرادات نحو 92% من الإنفاق العام المستحق (أساس التزام) على الحكومة خلال العام 2018 مقارنة بنحو 85% خلال العام السابق.

النفقات العامة

الربع الرابع: ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الرابع من العام 2018 بنحو 10% مقارنة بالربع السابق، بينما انخفض بنحو 6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2017، ليلعب حوالي 3.9 مليار شيكل. ونتج هذا عن ارتفاع الإنفاق على بند الأجور والرواتب بنحو 2% مقارنة بالربع السابق، بينما انخفض بنسبة 11% مقارنة بالربع المناظر، ليلعب حوالي 1.5 مليار شيكل. في حين ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 10% مقارنة بالربع السابق، بالمقابل انخفضت بنحو 5% مقارنة بالربع المناظر لتبلغ 1.7 مليار شيكل. وانخفض صافي الإقراض بنسبة 18% مقارنة بالربع السابق، بينما ارتفع بنحو 7% مقارنة بالربع المناظر، ليلعب 247.7 مليون شيكل. أخيراً ازداد الإنفاق التطويري بنحو 74% و2% بين الربعين المتلاحقين والمتناظرين على التوالي، ليصل إلى 403.6 مليون شيكل (أنظر الشكل 2-3).

المقارنة السنوية: انخفضت النفقات العامة بنحو 3% في العام 2018 مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 14.1 مليار شيكل. وتحقق هذا نتيجة الانخفاض الملحوظ في الأجور والرواتب بنسبة 16% لتبلغ حوالي 5.9 مليار شيكل، بالمقابل ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 10% لتبلغ حوالي 6.1 مليار شيكل، وارتفع صافي الإقراض بنسبة 1% ليلعب حوالي المليار شيكل، أما النفقات التطويرية فقد ارتفعت بنحو 9% ووصلت إلى حوالي المليار شيكل في العام 2018.

المتأخرات الحكومية

الربع الرابع: بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الرابع 2018 حوالي 804.3 مليون شيكل، مقارنة بنحو 522.2 مليون شيكل في الربع السابق ونحو 809.8 مليون شيكل في الربع المناظر. وشكلت هذه المتأخرات حوالي 24% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع. وتوزعت المتأخرات خلال هذا الربع بين متأخرات الأجور والرواتب بنحو 94.1 مليون شيكل، ومتأخرات غير الأجور 468.9 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية 237.6 مليون شيكل، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية 19.1 مليون شيكل. ولقد قامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد حوالي 15.4 مليون شيكل من متأخرات المدفوعات المخصصة (أنظر الجدول 2-3).

جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

| 2018 | 2017 | 2018 | | 2017 | | |
|---------|---------|--------|-------|-------|-------|-------------------|
| 110.1 | 69.7 | 19.1 | 51.1 | 27.6 | 12.3 | إرجاعات ضريبية |
| 476.9 | 568.1 | 94.1 | 119.8 | 134.3 | 128.6 | الأجور والرواتب |
| 1086.5 | 1,631.1 | 468.9 | 287.7 | 159.0 | 170.9 | نفقات غير الأجور |
| 294.9 | 400.3 | 237.6 | 35.5 | 10.9 | 10.9 | النفقات التطويرية |
| 108.2 | 115.0 | (15.4) | 28.1 | (8.7) | 104.3 | مدفوعات مخصصة |
| 2,076.6 | 2,784.2 | 804.3 | 522.2 | 323.1 | 427.0 | إجمالي المتأخرات |

جدول 3-3: الدين العام (مليون شيكل)

| 2018 | | | 2017 | | |
|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|----------------------------|
| الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | |
| 5,034 | 4,785.5 | 4,860 | 4,913.9 | 5,224 | الدين العام المحلي |
| 4,983.3 | 4,734.8 | 4,809.2 | 4,863.1 | 5,171.7 | المصارف |
| 50.7 | 50.7 | 50.8 | 50.8 | 52.3 | مؤسسات عامة |
| 3,882.1 | 3,772.2 | 3,777.7 | 3,674.2 | 3,625.7 | الدين العام الخارجي |
| 8,916.1 | 8,557.7 | 8,637.7 | 8,588.1 | 8,849.7 | الدين العام |
| 48.9 | 66.9 | 82 | 48.5 | 57.2 | الفوائد المدفوعة |
| %16.2 | %16.1 | %16.2 | %16.8 | %17.5 | الدين العام/ن.م.ا (الاسمي) |

* نسبة الدين العام الى الناتج المحلي تتباين بشكل بسيط عند الحساب بالدولار بسبب أثر سعر الصرف.

الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي نهاية الربع الرابع من العام 2018 بنحو 4% مقارنة بالربع السابق، فيما كان مستقراً مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، ووصل إلى حوالي 8.9 مليار شيكل، ويعادل هذا حوالي 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي³. وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 56%، مقابل دين خارجي بنحو 44%. كما بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 48.9 مليون شيكل، معظمها فوائد مدفوعة على الدين المحلي (أنظر جدول 3-3).

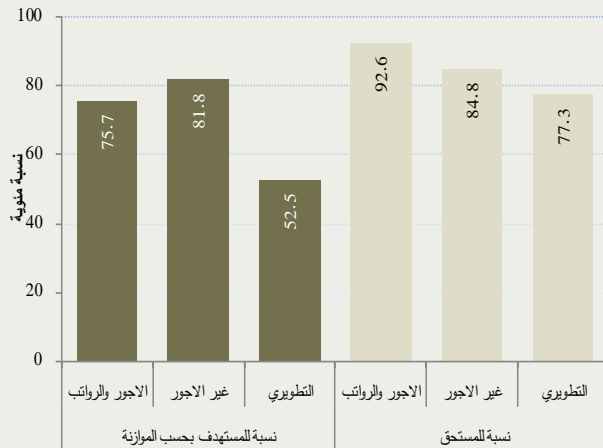
مليون شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر الشكل 3-3). أما عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فلقد بلغ 1,708 مليون شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 872 مليون شيكل خلال نفس الفترة.

المقارنة السنوية: بلغ العجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات نحو 1.7 مليار شيكل عام 2018 (أو ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بنحو 1.4 مليار شيكل في العام السابق. وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز وتحويله إلى فائض بقيمة 0.7 مليار شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 1.2 مليار شيكل في العام 2017. أما عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فقد بلغ 3.8 مليار شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 1.4 مليار شيكل.

3- تجدر الإشارة إلى أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار الأمريكي ارتفعت نهاية الربع الرابع 2018 بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق، فيما جاءت منخفضة بنحو 6.8%. مقارنةً بنهاية العام 2017، لتبلغ حوالي 2,369.6 مليون دولار. ويعود التباين في النسب إلى تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل.

صندوق 2: تقييم أداء الموازنة العامة 2018: بين المستحق والفعلي

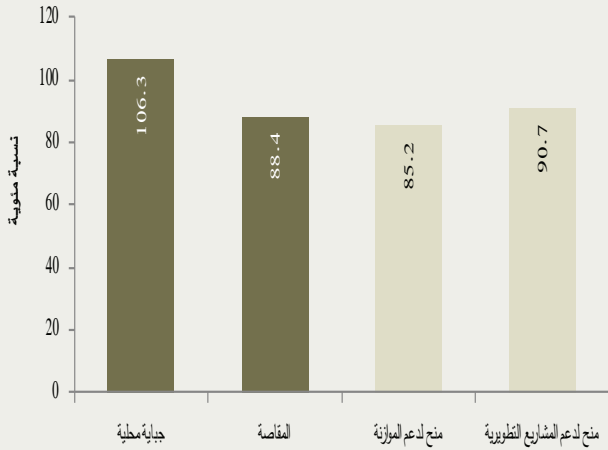
شكل 1: الإنفاق الفعلي خلال العام 2018 نسبة للمستحق ونسبة للمستهدف حسب مشروع الموازنة



تعاني الحكومة الفلسطينية بشكل عام من مشاكل مالية تتمثل في ارتفاع الإنفاق العام مقارنة بالإيرادات المتحققة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على التحكم بجزء مهم من هذه الإيرادات (المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية). شهد العام 2018 تراجعاً ملحوظاً في الإيرادات العامة والمنح بنحو 6.2%، مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة تراجع إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية بشكل أساسي. بالمقابل شهدت النفقات العامة الفعلية تراجعاً بنحو 3.2% خلال نفس الفترة. وبالاعتماد على التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية، ارتفع العجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات (على الأساس النقدي) نهاية العام 2018، ليبلغ 1.7 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 1.4 مليار شيكل في العام السابق. أما الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات فقد حقق فائضاً بنحو 0.7 مليار شيكل، مقارنة بفائض بلغ ما يقارب 1.2 مليار شيكل في 2017. بالنسبة إلى الرصيد الكلي على أساس الالتزام، فقد حقق عجزاً بحوالي 3.8 مليار شيكل قبل المنح والمساعدات. قد ساهمت المنح الدولية في تخفيض هذا العجز إلى نحو 1.4 مليار شيكل.

يشير تحليل بيانات وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية إلى أن نسبة الإنفاق العام الفعلي بلغت نهاية العام 2018 نحو 78% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة. وتتباين هذه النسبة بين بنود

شكل 2: بنود الإيرادات العامة والمنح في العام 2018 نسبة للمستهدف بحسب مشروع الموازنة



بحسب مشروع الموازنة، و101% مقارنة مع الإيرادات المستحقة خلال العام 2018، أي أن المتحصلات الحكومية كانت أقل من تلك المستهدفة بحسب مشروع الموازنة العامة 2018، ولكن حصلت الحكومة فعلياً على كامل الإيرادات التي عليها تحصيلها خلال العام.

وسيم صافي، سلطة النقد الفلسطينية

الإنفاق، إذ بلغت 52% للإنفاق التطويري، ونحو 76% و82% للإنفاق على كل من بند الأجور والرواتب وبند نفقات غير الأجور على التوالي.

كذلك تشير البيانات إلى أن الحكومة عجزت، خلال العام 2018، عن سداد كامل المبالغ المستحقة عليها، إذ شكل الإنفاق العام الفعلي نحو 8% من المبالغ المستحقة عليها خلال العام. وتمكنت الحكومة من دفع نحو 93% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة عليها، وكذلك سددت نحو 85% و77% من نفقات غير الأجور والنفقات التطويرية المستحقة عليها (أنظر الشكل 1). وتدل هذه الأرقام والنسب على استمرار المشاكل التي تواجهها الحكومة في الالتزام بتسديد النفقات المترتبة عليها.

وعلى الجانب الآخر، بلغت نسبة الإيرادات العامة المتحققة خلال العام 2018 نحو 94% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة لهذا العام. وشكلت إيرادات الجباية المحلية نسبة 106% من المستهدف، في حين بلغت هذه النسبة نحو 88% لإيرادات المقاصة، أما المنح والمساعدات الخارجية التي تلقتها الحكومة فقد شكلت نحو 86% من المبالغ المتوقعة في الموازنة العامة للعام 2018 (أنظر الشكل 2).

تظهر النسب السابقة، تفاوتاً واضحاً بين الإنفاق والإيرادات العامة الفعلية مقارنة مع المستهدف بحسب مشروع الموازنة، ومقارنة مع المستحق أيضاً. فمن ناحية شكلت النفقات العامة حوالي 78% من الإنفاق المستهدف بحسب الموازنة ونحو 87% من النفقات المستحقة، أي أن هناك متأخرات تراكمت على الحكومة خلال هذا العام وزيادة في الدين العام. بالمقابل شكلت الإيرادات العامة والمنح حوالي 91% من الإيرادات المستهدفة

4- القطاع المصرفي¹

يعمل في فلسطين أربعة عشر مصرفاً، سبعة منها محلية، وهي تقدم خدماتها من خلال 351 فرعاً ومكتباً، منها 292 في الضفة الغربية و59 في قطاع غزة. شهد الربع الرابع 2018 انخفاض موجودات القطاع المصرفي بنحو 0.3% مقارنة بالربع السابق، بينما سجلت نمواً بنسبة 1.8% مقارنة بالربع المناظر 2017، لتبلغ حوالي 16.1 مليار دولار كما يوضح الجدول 1-4.

التسهيلات الائتمانية

الربع الرابع: شهد الربع الأخير من العام 2018 ارتفاع التسهيلات الائتمانية بنحو 1.7% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 8,437.9 مليون دولار. وجاء هذا التحسن في محفظة التسهيلات الائتمانية بدرجة أساسية نتيجة زيادة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنحو 13.5% لتبلغ 1,315.7 مليون دولار. بالمقابل تراجع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بشكل طفيف (نحو 0.2%) ووصلت إلى 7,122.2 مليون دولار. وعلى صعيد العملة، حافظت المحفظة الائتمانية على هيكلها باستحواذ الدولار على الحصة الأكبر وبنسبة 46%، مقارنة بنحو 37% للشيك الإسرائيلي، و15% للدينار الأردني (أنظر الشكل 1-4).

سيطرت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات بحصة بلغت نحو 87% من إجمالي الائتمان. كما شهد الربع الرابع استمرار

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

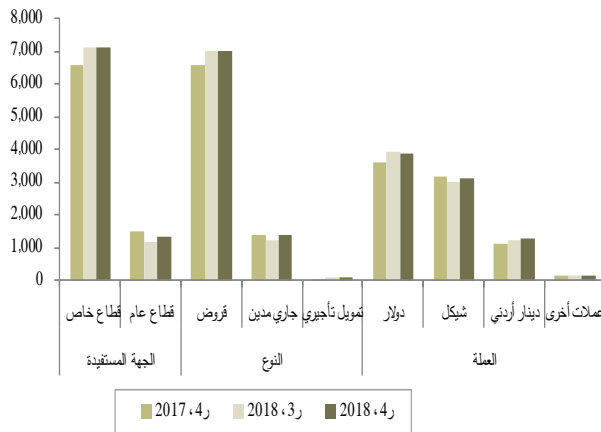
| 2018 | | 2017 | | البيان* |
|--------------|--------------|--------------|--------------|--|
| الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الثالث | |
| 16,128.9 | 16,179.4 | 15,850.2 | | إجمالي الأصول |
| 8,437.9 | 8,293.6 | 8,026.0 | | التسهيلات الائتمانية المباشرة |
| 3,763.7 | 3,875.2 | 3,911.1 | | الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف |
| 1,381.7 | 1,325.4 | 1,207.6 | | محفظة الأوراق المالية والاستثمارات |
| 1,582.6 | 1,642.6 | 1,728.2 | | النقدية والمعادن الثمينة |
| 963.0 | 1,042.6 | 977.3 | | الموجودات الأخرى |
| 16,128.9 | 16,179.4 | 15,850.2 | | إجمالي الخصوم |
| 12,227.3 | 12,194.2 | 11,982.5 | ** | ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية) |
| 1,911.5 | 1,863.9 | 1,891.2 | | حقوق الملكية |
| 1,033.6 | 1,178.0 | 1,135.3 | | أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية) |
| 271.9 | 263.5 | 282.5 | | المطلوبات الأخرى |
| 684.5 | 680.1 | 558.6 | | المخصصات والهلاك |

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

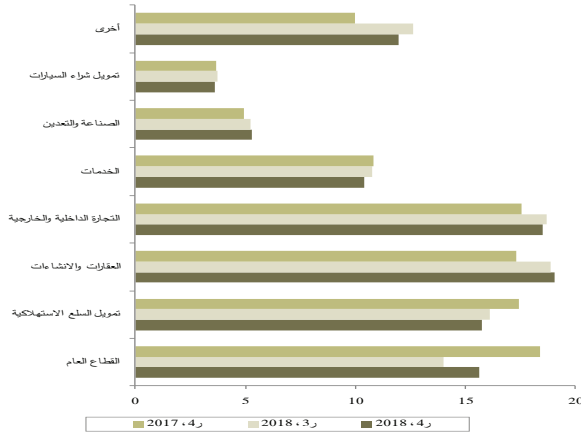
** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، شباط 2019، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

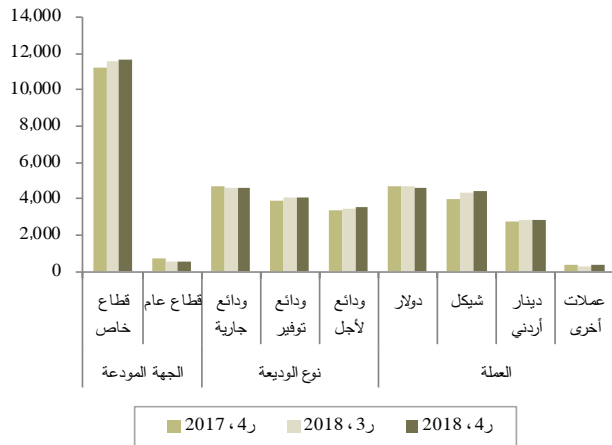
شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (%)



شكل 4-3: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



أرباح المصارف

الربع الرابع: سجل صافي الدخل خلال الربع الأخير من العام 2018 نمواً بنحو 5% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ 48 مليون دولار. ويعزى هذا النمو إلى تراجع النفقات التشغيلية بنحو 6%، مقابل تراجع الإيرادات بنسبة 2% (أنظر الجدول 2-4).

هيمنة القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية وبنسبة 83% من إجمالي التسهيلات، مقارنة بنحو 16% حصة تسهيلات الجاري مدين.

وتشير البيانات إلى ارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع العقارات والانشاءات بنسبة 3% لتصل إلى نحو 1,606 مليون دولار في الربع الرابع. كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع التجارة بنسبة 1% والصناعة والتعدين بنسبة 2% لتصل إلى 1,558.6 مليون دولار و444.0 مليون دولار على التوالي. كذلك ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم بنسبة 24% لتبلغ 93.1 مليون دولار (أنظر الشكل 2-4).

المقارنة السنوية: ارتفعت التسهيلات الائتمانية بين الربعين المتناظرين بنحو 5%، نتيجة لارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بدرجة أساسية (بنحو 9%) لتبلغ 7,122.2 مليون دولار. في حين تراجعت التسهيلات للقطاع العام بشكل ملحوظ (11%). أما بالنسبة إلى هيكل هذه التسهيلات، فقد ارتفعت قيمة القروض بنسبة 6% مقابل تراجع تسهيلات الجاري مدين بنسبة 0.2%. وعلى مستوى العملة، شهدت التسهيلات الائتمانية بالشيكل تراجعاً بنسبة 3%، مقابل ارتفاع التسهيلات بالدولار بنسبة 9% وبالدينار والعملات الأخرى بنسبة 15%.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

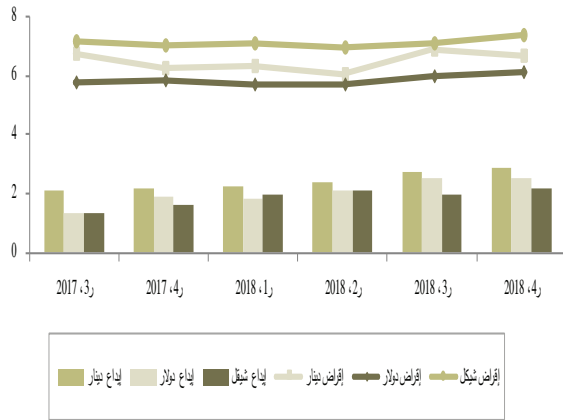
يتكون هذا البند من ثلاث مكونات فرعية: أرصدة المصارف الخارجية (وتشكل 52%)، أرصدة المصارف لدى سلطة النقد (38%)، بالإضافة إلى أرصدة المصارف فيما بينها في فلسطين (10%). سجلت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف تراجعاً في الربع الرابع بنحو 3% مقارنة بالربع السابق وبنحو 4% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ 3,763.8 مليون دولار. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنحو 11%.

الودائع

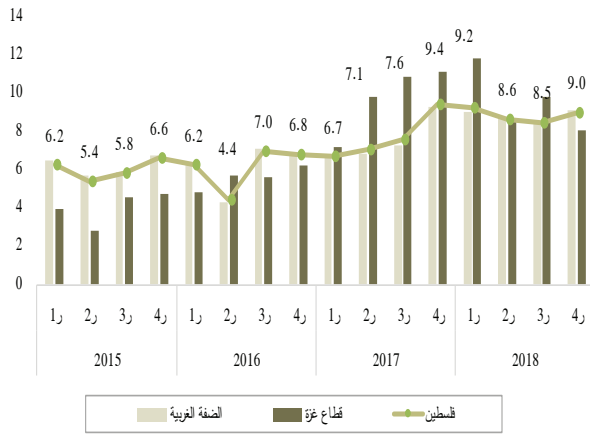
الربع الرابع: الودائع (المصرفية وغير المصرفية) هي المكون الأهم في جانب المطلوبات، بنسبة وصلت إلى 82% في الربع الرابع 2018. شهد هذا الربع تراجعاً طفيفاً في إجمالي الودائع بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 13,261 مليون دولار. واستحوذت ودائع الجمهور على نحو 92% من إجمالي الودائع خلال هذا الربع. وتظهر البيانات استمرار تركيز ودائع الجمهور في الضفة الغربية (بنسبة 91% من الإجمالي) مقابل 9% فقط لقطاع غزة. كما بلغت حصة القطاع الخاص 95% من هذه الودائع، مقابل 5% للقطاع العام. واستحوذ الشيك على 36% من ودائع الجمهور، مقابل نحو 38% للدولار، ونحو 23% للدينار الأردني (أنظر الشكل 3-4). أخيراً، شكلت الودائع الجارية نحو 37% من إجمالي ودائع الجمهور، فيما بلغت حصة ودائع التوفير والأجل نحو 34% و29% من الإجمالي على التوالي.

المقارنة السنوية: ارتفع إجمالي الودائع في العام 2018 بنحو متواضع، 1% فقط، مقارنة بالعام 2017. ولم يطرأ تغيير جوهري على توزيع الودائع بين القطاع الخاص والعام، أو توزيعها بحسب العملات، أو توزيعها الجغرافي بين الضفة والقطاع.

شكل 4-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة (%)



شكل 4-5: نسبة قيمة الشيكات المعادة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)



الشيكات المعادة

ارتفعت قيمة الشيكات المعادة بنحو 6% في الربع الرابع مقارنة بالربع السابق، لكنها جاءت أقل بنحو 14% مقارنة بالربع المناظر، لتصل إلى 292.4 مليون دولار. وتوزعت هذه بين 94% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وفي السياق ذاته، ارتفعت قيمة الشيكات المعادة، كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص، خلال الربع الأخير من العام 2018 لتصل إلى 9.0% مقارنة بنحو 8.5% في الربع السابق، ونحو 9.4% في الربع المناظر 2017 (أنظر الشكل 4-5).

شركات الإقراض المتخصصة

يبلغ عدد شركات الإقراض المتخصصة والمرخصة من سلطة النقد ست شركات. ووفر قطاع الإقراض المتخصص نحو 687 فرصة عمل مع نهاية العام 2018. شهد إجمالي موجودات هذه الشركات تراجعاً للربع الثالث على التوالي، بنسبة 5% في الربع الرابع مقارنة بالربع السابق. كما سجلت تراجعاً مقارنة بقيمتها قبل عام بنسبة 8%، لتبلغ 216.6 مليون دولار. وتوزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية، بنسبة 75%، وقروض إسلامية بنسبة 9%، وودائع بنسبة 9%. وعلى نفس المنوال تراجعت المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات

المقارنة السنوية: وصل صافي دخل المصارف السنوي إلى 178.2 مليون دولار في العام 2018، بنمو يعادل 3.5% مقارنة مع العام السابق. وتحقق هذا نتيجة ارتفاع الإيرادات بمقدار 6.1 مليون دولار فوق زيادة النفقات (أنظر الجدول 2-4).

جدول 2-4: مصادر الإيرادات والانفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

| | 2018 | | 2017 | | |
|-----------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--|
| | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الثالث | |
| الإيرادات | 693.7 | 172.6 | 650.3 | 168.0 | |
| صافي الفوائد | 506.2 | 127.1 | 466.8 | 123.9 | |
| العمولات | 118.0 | 28.9 | 115.9 | 30.5 | |
| أخرى | 69.5 | 16.6 | 67.6 | 13.6 | |
| النفقات | 515.5 | 124.6 | 478.2 | 125.2 | |
| النفقات التشغيلية والمخصصات | 459.9 | 112.7 | 420.4 | 109.6 | |
| الضريبة | 55.6 | 11.9 | 57.8 | 15.6 | |
| صافي الدخل* | 178.2 | 48.0 | 172.1 | 42.8 | |

متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض

ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الإقراض بالدولار الأمريكي والشيكال في فلسطين في الربع الرابع 2018 بنحو 6.10%، و7.37% مقارنة بالربع السابق، على الترتيب. جاء هذا متزامناً مع ارتفاع سعر الفائدة الرسمي في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وعلى العكس من ذلك، تراجع متوسط أسعار الفائدة على الإقراض بالدينار الأردني خلال نفس الفترة ليبلغ نحو 6.70% متزامناً مع تراجعها أيضاً في الأردن.

على الجانب الآخر، سجل متوسط أسعار الفائدة على الإيداع ميلاً للصعود على العملات الثلاث بالتزامن أيضاً مع ارتفاعها في الدول المصدرة لهذه العملات. إذ بلغ متوسط فائدة الإيداع بعملة الدينار نحو 2.90%، وكما ارتفعت فائدة الإيداع بالشيكال بنحو 2.17%، في حين بلغت فائدة الإيداع على الدولار نحو 2.56%. أدت هذه التغيرات على متوسط أسعار فوائد الإيداع والإقراض نهاية العام 2018 إلى ارتفاع الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع على كل من الدولار والشيكال مقارنة بالربع السابق. إذ ارتفع الهامش بعملة الدولار من 3.43 نقطة مئوية إلى 3.54 نقطة مئوية، وبعملة الشيكال من 5.13 نقطة مئوية إلى 5.20 نقطة مئوية. في حين انخفض الهامش على عملة الدينار الأردني من 4.15 نقطة مئوية إلى 3.80 نقطة مئوية خلال نفس الفترة (انظر الشكل 4-4).

حركة المقاصة

تراجعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بشكل طفيف (0.2%) نهاية الربع الرابع من العام 2018 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,238.8 مليون دولار، وتوزعت بين 93% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. بالمقابل انخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بشكل ملحوظ مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 بنحو 11%.

جدول 3-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

| 2018 | | | | 2017 | | |
|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|-------------|-----------------------------------|
| الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الأول | |
| 205.7 | 212.5 | 215.4 | 215.5 | 215.0 | 215.0 | اجمالي محفظة القروض (مليون دولار) |
| 151.7 | 154.4 | 153.1 | 149.8 | 147.8 | 147.8 | - الضفة الغربية |
| 54.0 | 58.1 | 62.3 | 65.7 | 67.2 | 67.2 | - قطاع غزة |
| 65,458 | 68,942 | 70,922 | 71,759 | 72,209 | 72,209 | عدد المقرضين النشطين |
| 81 | 81 | 81 | 81 | 84 | 84 | عدد الفروع والمكاتب |
| 687 | 680 | 675 | 664 | 652 | 652 | عدد الموظفين |

الإقراض المتخصصة بنحو 3% في الربع الرابع مقارنة بالربع السابق وبنحو 4% مقارنة بالربع المناظر، لتصل إلى حوالي 205.7 مليون دولار. واستحوذت الضفة الغربية على نحو 74% منها، مقابل نحو 26% حصة قطاع غزة (أنظر الجدول 3-4).

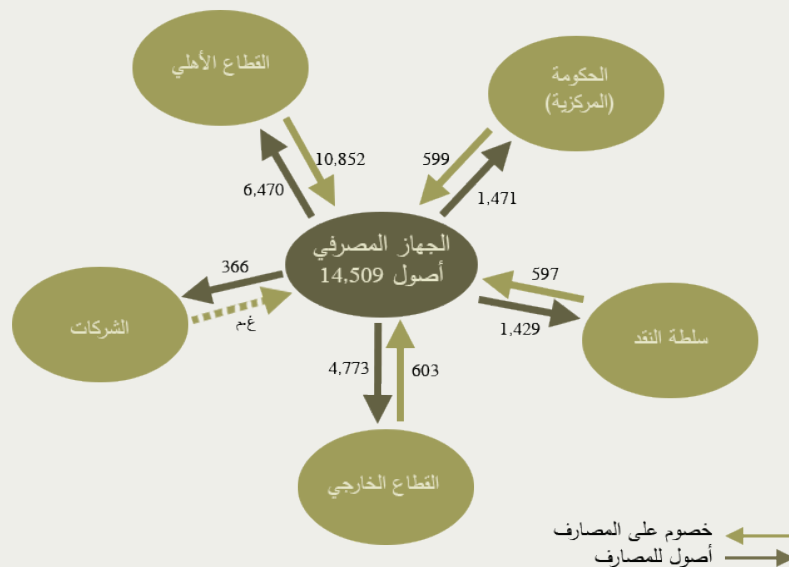
أما على المستوى القطاعي، فقد حافظ توزيع محفظة القروض على أنماطه التاريخية، حيث استمرت سيطرة القروض العقارية والتجارية على الحصة الأكبر من هذا الائتمان، بمقدار الثلث تقريباً لكل منهما. ويأتي بعدهما الائتمان للقطاع التجاري بنحو 28%، ثم القطاع الزراعي بحوالي 12%.

صندوق 3: الترابط بين الجهاز المصرفي وقطاعات المتعاملين في فلسطين

تذكر نشرة لصندوق النقد الدولي أنّ القروض للقطاع الخاص في فلسطين كانت تزداد على معدل سنوي متوسط يبلغ 20% منذ العام 2009¹. وأنّ معدل نمو الائتمان هذا يزيد بعدة أضعاف على معدل النمو السنوي للنتائج المحلي. ولم يشهد معدل نمو الائتمان المرتفع هذا تباطاً على الرغم من الركود الاقتصادي، إذ بلغ 25% في 2016 مقارنة بالعام الذي سبقه. ولكن نسبة قروض القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (نحو 41%) ما تزال أدنى مما هي عليه في الدول المجاورة (75% في الأردن و81% في تونس وأعلى من ذلك في لبنان). هذا على الرغم من أنها نسبة مرتفعة عند أخذ الظروف الخاصة التي تسود في فلسطين بعين الاعتبار، خصوصاً وأن الاعتمادات متركزة في قطاعات محدودة وموجهة أساساً إلى الاستهلاك والنشاطات غير الإنتاجية.

يلعب الجهاز المصرفي دوراً محورياً في دفع عملية التنمية. واستقرار هذا الجهاز هو عامل حاسم لضمان استقرار القطاع المالي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، نظراً لما يتمتع به من علاقات وارتباطات مع القطاعات الأخرى. يوضح الشكل 1 توزيع أصول وخصوم المصارف في فلسطين على قطاعات المتعاملين الخمسة في الاقتصاد الفلسطيني. ويتضح من الشكل أولاً درجة الترابط العالية نسبياً بين الجهاز المصرفي وبقية قطاعات الاقتصاد، وهو ما يعني أنّ أية أزمة طارئة لدى أحد أطراف التعامل يمكن أن تترك آثاراً ملموسة على القطاع المصرفي، والعكس صحيح أيضاً، أية أزمة في القطاع المصرفي يمكن أن تمتد إلى بقية القطاعات. وهذا بدوره يدل على أهمية استقرار القطاع المصرفي خاصة وأن أصول هذا القطاع تزيد على قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (بنسبة 10% تقريباً). ثانياً، يوضح الشكل أنّ أكثر من نصف أصول المصارف هي على شكل قروض للأفراد والحكومة، وأنّ حوالي ثلث الأصول هي أصول وتوظيفات في الخارج.

الشكل 1: توزيع أصول وخصوم الجهاز المصرفي على قطاعات المتعاملين (مليون دولار، نهاية 2017)

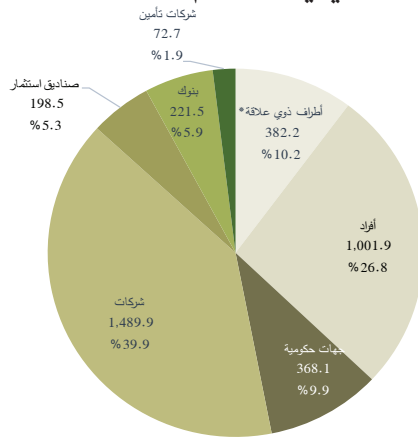


ملاحظة: يبلغ مجموع الأصول الواردة في الشكل 14,509 مليون دولار وهذا أقل من إجمالي قيمة أصول القطاع المصرفي في فلسطين والذي بلغ 15,850 مليون نهاية العام 2017. الهدف من الشكل هو توضيح الأثر الذي يمكن أن تتركه الصدمات في أحد القطاعات على الجهاز المصرفي والعكس أيضاً، لذلك تم استثناء بعض الأصول والخصوم الأخرى للجهاز المصرفي.

5- القطاع المالي غير المصرفي¹

قطاع الأوراق المالية

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية العام 2018 (مليون دولار)



*أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

يوضح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 39.9% (بقيمة 1,489.9 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 26.8% (بقيمة 1,001.9 مليون دولار).

قطاع التأمين

الربع الرابع: بلغت أقساط التأمين المكتتبه نهاية الربع الرابع 2018 نحو 59.3 مليون دولار، منخفضة بنسبة 13% عن نهاية الربع الثالث. ولم تشهد المحفظة التأمينية نمواً مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. من جهة أخرى انخفضت صافي التعويضات المكتتبه للقطاع نهاية الربع الرابع بمعدل 17% و15% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي.

جدول 2-5: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

| البيان | الربع الرابع 2017 | الربع الثالث 2018 | الربع الرابع 2018 | 2017 | 2018 |
|--|-------------------|-------------------|-------------------|---------|---------|
| إجمالي أقساط التأمين المكتتبه | 59.3 | 68.6 | 59.3 | 255.4 | 279.4 |
| اجمالي استثمارات شركات التأمين | 248.9 | 246.2 | 249.3 | 248.9 | 249.3 |
| صافي التعويضات المكتتبه في قطاع التأمين | (42.5) | (43.4) | (36.0) | (148.9) | (159.0) |
| صافي الأقساط المكتتبه/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه | 96.8% | 90.5% | 94.4% | 86.0% | 86.0% |

صافي التعويضات المكتتبه/ صافي الأقساط المكتتبه

| | | | | | |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|
| صافي الأقساط المكتتبه/ صافي الأقساط المكتتبه | 74.1% | 69.9% | 64.3% | 67.8% | 66.1% |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|

الربع الرابع: لم تشهد القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية الربع الرابع من العام 2018 عما كانت عليه في نهاية الربع السابق لذات العام، ولكنها انخفضت بنسبة 4% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وشهد الربع الرابع تراجعاً في التداول بنسبه 40% مقارنة مع نهاية الربع السابق، وترافق هذا مع انخفاض في قيم التداول بنسبة 41%. كما حدث انخفاض حاد في عدد وقيم التداول نهاية الربع الرابع مقارنة مع نهاية الربع المناظر بما نسبته 69% و70% على التوالي (انظر الجدول 5-1).

المقارنة السنوية: أغلق مؤشر القدس عند حاجز 529.4 نقطة مسجلاً انخفاضاً قدره 7.9% عن اغلاقه نهاية العام 2017 والبالغ 574.6 نقطة. وبلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.7 مليار دولار نهاية العام 2018، وهذا يعادل 25.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية². ويمثل هذا انخفاضاً قدره 4% عما كانت عليه نهاية العام 2017 (3.9 مليار دولار). ويعزى الانخفاض إلى التطورات المتسارعة التي عصفت بالاقتصاد الفلسطيني من تحديات داخلية وخارجية ووقف للمساعدات الأمريكية، الأمر الذي انعكس سلباً على الاستثمار بالأوراق المالية للمستثمرين. وشهدت مؤشرات بورصة فلسطين مع نهاية العام 2018 انخفاضاً ملحوظاً عما كانت عليه نهاية العام 2017، حيث انخفضت كميات وقيم التداول إلى ما نسبته 31.8% و24.6% على التوالي.

من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 70,981 متعامل مع نهاية العام 2018 بينهم 4.7% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن (انظر الجدول 5-1).

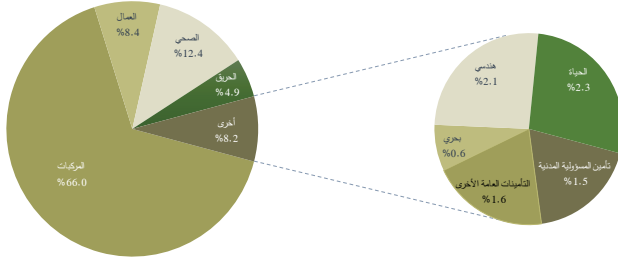
جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين (مليون دولار)

| البيان | الربع الرابع 2017 | الربع الثالث 2018 | الربع الرابع 2018 | العام 2017 | العام 2018 |
|-------------------------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|------------|
| عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم) | 79.2 | 40.9 | 24.7 | 271.2 | 185.1 |
| قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار) | 136.8 | 69.6 | 40.9 | 469.1 | 353.5 |
| القيمة السوقية | 3,891.5 | 3,718.7 | 3,734.9 | 3,891.5 | 3,734.9 |
| عدد الصفقات | 13,206 | 9,073 | 5,761 | 53,205 | 35,030 |
| اجمالي عدد المتعاملين | 71,811 | 71,128 | 70,981 | 71,811 | 70,981 |
| - فلسطيني | 68,467 | 67,761 | 67,616 | 68,467 | 67,616 |
| - مواطن أجنبي | 3,344 | 3,367 | 3,365 | 3,344 | 3,365 |

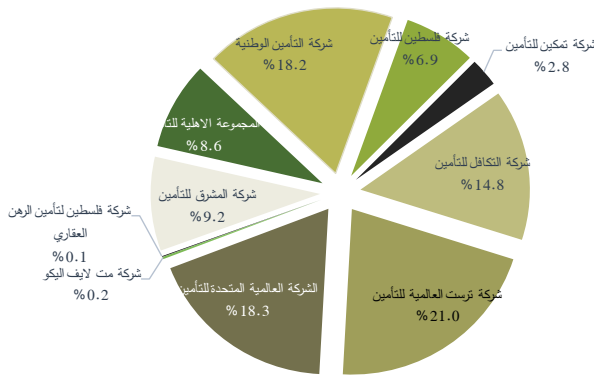
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2019.

2- تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2017 نظراً لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي قيمة تراكمية.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية العام 2018



شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية العام 2018



المحافظات الأخرى غير محافظة رام الله والبيرة، كما أنّ زيادة الوعي بقطاع التأجير التمويلي لدى المجتمع كان لها دور في ارتفاع وتمو محافظ التأجير التمويلي (أنظر الجدول 3-5).

وكما في السنوات السابقة مازال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 40%، ثم في مدينة نابلس بنسبة 15% تليها الخليل بنسبة 14%، وتشكل بقية المحافظات مجتمعة ما مجموعه 31% من إجمالي عدد العقود. وما زالت المركبات تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي حيث شكلت ما نسبته 78% من إجمالي قيمة العقود مقارنةً مع ما نسبته 88% في العام 2017. ويعود السبب في استمرار التركيز في المركبات إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوي وإعادة هيازتها، أما الشاحنات والمركبات الثقيلة شكلت ما نسبته 12% مقارنةً مع 8.9% من العام السابق، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها) فبلغت نسبتها 10% مقارنةً مع 3% من العام السابق.

المقارنة السنوية: شهدت المحفظة التأمينية مع نهاية العام 2018 نمواً بنسبة 9% مقارنةً مع نهاية العام 2017، وجاء هذا في سياق التذبذب الطبيعي، إضافة إلى أثر دخول شركة تأمين جديدة إلى قطاع التأمين الفلسطيني (شركة تمكين الفلسطينية للتأمين) بداية العام 2018، وهي شركة تعمل وفقاً لصيغة التأمين التكافلي. ولم تشهد استثمارات قطاع التأمين نمواً بين العامين، في حين ارتفع صافي التعويضات المكتسبة بنسبة 7% ووصل إلى 159 مليون دولار (أنظر الجدول 2-5).

يوضح الشكل 2-5 أنّ محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات (بنسبة 66% من إجمالي المحفظة التأمينية)، يليها التأمين الصحي (12%). كما يلاحظ من الشكل 3-5 أنّ هناك تركيزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاث، من أصل عشر شركات عاملة في القطاع، على نحو 58% من إجمالي الأقساط المكتسبة في قطاع التأمين الفلسطيني.

قطاع التأجير التمويلي

الربع الرابع: سجل أداء شركات التأجير التمويلي نمواً ملحوظاً في نهاية الربع الرابع من العام 2018، حيث بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 30.3 مليون دولار أمريكي بواقع 517 عقد، وهذا يمثل ارتفاعاً نسبته 35.7% و34.6% في قيم وعدد العقود على التوالي وذلك مقارنةً بالربع السابق، ويمثل ارتفاعاً نسبته 9.5% و21.6% في قيم وعدد العقود على التوالي وذلك مقارنةً بالربع المناظر من العام 2017 (انظر الجدول رقم 3-5).

جدول 3-5: إجمالي قيمة عقود وعدد عقود التأجير التمويلي

| | عدد عقود التأجير التمويلي | | قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار) | |
|--------------|---------------------------|-------|--|------|
| | 2018 | 2017 | 2018 | 2017 |
| الربع الأول | 362 | 367 | 20.7 | 19.3 |
| الربع الثاني | 382 | 296 | 18.8 | 20.0 |
| الربع الثالث | 384 | 280 | 22.3 | 17.5 |
| الربع الرابع | 517 | 425 | 30.3 | 27.6 |
| المجموع | 1,645 | 1,368 | 92.1 | 84.4 |

المقارنة السنوية: بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما بنهاية العام 2018 (13) شركة. ويلاحظ نمو قطاع التأجير التمويلي وتوسع قاعدة الأصول المؤجرة مع نهاية العام 2018، حيث بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 92.1 مليون دولار أمريكي بواقع 1,645 عقد، مرتفعةً بما نسبته 9% و20.2% في قيمة وعدد العقود على التوالي مقارنةً مع العام 2017. ويعزى هذا النمو في محفظة التأجير التمويلي إلى مباشرة الشركات حديثة الترخيص (تم ترخيص ثلاث شركات جديدة في العام 2017) لنشاط التأجير التمويلي، والتنوع من حيث دخول منتجات جديدة تم تمويلها وهي ألواح الطاقة الشمسية، إضافة إلى زيادة المعرفة وقدرة الشركات على الوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين وخاصةً في

صندوق 4: التأجير التمويلي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أن يكون هذا مدخلاً للمشاريع الريادية. ومن الملاحظ أن نسب التعثر على عقود التأجير التمويلي ليست عالية حيث تحاول المنشآت قدر المستطاع أن لا تتعثر على الأصل التي يقوم عملها عليه.

بلغت حصة عقود التأجير التمويلي للشركات في العام 2018 نحو 25% من إجمالي عقود التأجير التمويلي مقابل 75% للأفراد. بينما بلغت القيمة الإجمالية للاستثمار في عقود التأجير التمويلي للشركات 55% من القيمة الكلية للعقود. وتشمل الأصول ضمن عقود التأجير التمويلي على المركبات، والمعدات الثقيلة (الجرافات وخلاطات الباطون والبلدوزر وغيرها)، وخطوط الإنتاج، والمكينات. وقد أجرينا تحليلاً بسيطاً لعقود التأجير التمويلي على المركبات ووجدنا أن نسبة عقود التأجير للأغراض الإنتاجية يقارب 40% من عدد العقود، وبالتالي تكون النسبة الكلية من عدد العقود الموجهة للنشاطات المنتجة أعلى من 25% فعلياً.

التحديات أمام التأجير التمويلي

يواجه نشاط التأجير التمويلي عدداً من التحديات بما يخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أولها تدني المعرفة والاطلاع على خصائص وطبيعة نشاط التأجير التمويلي. من ناحية ثانية فإن أغلب الشركات التي تقدم خدمات التأجير التمويلي متخصصة في المركبات، مما أدى إلى انطباق خاطئ بأن التأجير التمويلي هو نشاط مختص بالمركبات دون الأنواع الأخرى من الأصول. ويرتبط بمشكلة تدني المعرفة بنشاط التأجير التمويلي تدني الثقة، حيث الأفراد عادة تملك الأصول عند القيام بدفع الثمن على أقساط، أما تسديد الثمن دون وجود ملكية فيثير المخاوف والشكوك. هذا على الرغم من أن قواعد التأجير التمويلي تؤكد على أن المستأجر يملك الأصل اقتصادياً منذ اليوم الأول لسريان العقد، وهو يتحمل بالتالي كافة المخاطر المتعلقة بالأصل ويستفيد من كافة المنافع المتولدة عنه. يُضاف إلى التحديات عدم اكتمال المنظومة القانونية والتشريعية والإجراءات بما يخص عمل التأجير التمويلي، وخصوصاً غياب تشريعات التعامل مع نشاط التأجير التمويلي لدى دوائر الضريبة والجمارك ومما يزيد من تعقيد العملية هو عدم سيطرة الفلسطينيين على المعابر.

تعمل هيئة سوق رأس المال في الوقت الحالي على تذليل بعض التحديات والصعوبات. وتخطط الهيئة لإقامة عدد من الورش في الغرف التجارية الصناعية والزراعية للتوعية والتعريف بنشاط التأجير التمويلي، إضافة إلى شرح ميزاته وطريقة عمله وحقوق المستأجر في عقود التأجير. أما فيما يخص تأكيد حقوق المستأجر في ملكية الأصل، فمنذ اليوم الأول لتنفيذ عقود التأجير التمويلي للمركبات تقوم وزارة النقل والمواصلات بتثبيت اسم المستأجر في الرخصة، ويتم تسجيل اسم المستأجر والمؤجر في سجل الأموال المنقولة، الذي أطلقته وزارة الاقتصاد الوطني لاحقاً لصدور القرار بقانون بشأن ضمان الحق في المال المنقول لتأكيد حق المستأجر في هذا الأصل.¹

لينا غبيش، هيئة سوق رأس المال الفلسطيني

المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني. ويوماً بعد يوم تتضح أهمية الدور الذي تلعبه هذه المنشآت في الاقتصاديات النامية، كونها تستحوذ على حصة كبيرة من الانتاج إضافةً إلى اتساع رقعة انتشارها وقدرتها على توفير فرص العمل. كما أن هيكلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة تجعل حركتها في السوق أكثر مرونة من الشركات الكبيرة وتحميها من العديد من المخاطر.

تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل لتطوير وتوسيع أعمالها. وعدم قدرتها على الحصول على التمويل الكافي قد يُقيد عملها ويحد من قدرتها على النمو ويهدد استمراريتها. وهذه المنشآت لا تستطيع الحصول على الأموال من خلال الأسواق المالية أسوأً بالشركات الكبيرة. ولهذا تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي من المالك نفسه أو من الأرباح المحتجزة أو الاقتراض من العائلة والأقارب، ولكن هذه الطرق محدودة وتنضب سريعاً.

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات في الحصول على التمويل من المصارف التجارية أكثر من الشركات الكبيرة. إذ تحتاط المصارف في منح التمويل لها وتطلب ضمانات مرتبطة مع درجة المخاطرة المتوقعة. وفي فلسطين تحديداً غالباً ما تكون نسب التحوط أعلى بظل الظروف التي تعيشها البلاد من احتلال وعدم سيطرة على المعابر، وغياب السلطة على المناطق (ج)، ووجود منظومة قانونية من حقب تاريخية مختلفة.

التأجير التمويلي

تقوم فكرة التأجير التمويلي على أن الثروات تتحقق باستخدام الأصول لا بامتلاكها. ويتمثل هذا بأن يقوم المؤجر بامتلاك الأصل بناء على رغبة المستأجر، ويمنح المؤجر حق الحيازة والاستخدام والانتفاع للمستأجر مقابل دفعات شهرية. وينتهي التأجير التمويلي إما بامتلاك الأصل من قبل المستأجر أو إرجاعه لعدم رغبته بممارسة خيار الشراء. ويختلف التأجير التمويلي عن نشاطات التمويل الأخرى المتوفرة من حيث أنه يقوم بتمويل الأصول فقط، سواءً المنقولة أو غير المنقولة. وتكون هذه الأصول ضامنة لنفسها. وآلية عمله تخفف من المخاطر التي قد يواجهها الممول (المؤجر)، إذ تبقى الملكية له طوال فترة التعاقد، ولا يتم نقلها إلا بعد الإيفاء بكافة الالتزامات.

التأجير التمويلي هو أحد الخيارات التمويلية المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتطوير أعمالها، وتحديث أصولها ورفع قدراتها الانتاجية دون الحاجة الفعلية لتوفير ضمانات اضافية، أو وجود تاريخ ائتماني، بل هو على العكس يساعد على بناء التاريخ الائتماني للمستأجر. كما أن التأجير التمويلي يقبل الدفعات المتغيرة بحيث يوافق ما بين الدفعات المستحقة على عقد التأجير التمويلي مع التدفقات النقدية للمستأجر. ويناسب ذلك الأعمال والنشاطات الموسمية، مثل الأعمال الزراعية.

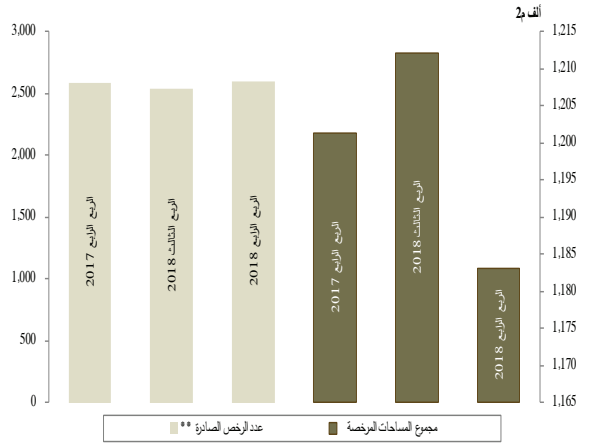
يعتمد قرار منح التمويل من شركة التأجير التمويلي على جدوى المشروع وقدرته على الاستمرار، وليس فقط على الضمان أو التاريخ الائتماني للعميل. ولذلك تعد شركات التأجير نفسها شريكاً في هذه المشاريع. ويمكن

1- لمزيد من التحليل عن مزايا التأجير التمويلي والعقبات التي يواجهها، فضلاً عن عرض لقانون التأجير التمويلي الذي صدر في 2014، يمكن العودة إلى الصندوقين في أعداد "المراقب الاقتصادي" رقم 47 و52.

6- مؤشرات الاستثمار¹

رخص البناء

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين*



* لا تشمل رخص الأسوار

المقارنة السنوية: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في العام 2018، 32,107 سيارة. وهذا يقل بمقدار 3,787 سيارة عن عددها في العام 2017، أي بنسبة 11%. وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض السيارات الجديدة والمستعملة المستوردة من الخارج بنسبة 23% و5% على التوالي، كما انخفضت السيارات المستعملة المستوردة من إسرائيل بنسبة 28% (انظر الجدول 2-6).

جدول 2-6: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

| الشهر | سيارات من السوق الخارجي (جديد) | سيارات من السوق الخارجي (مستعمل) | سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل) | المجموع |
|-------------------|--------------------------------|----------------------------------|-------------------------------------|---------|
| الربع الرابع 2017 | 2,135 | 5,758 | 453 | 8,346 |
| 2017 | 8,137 | 25,090 | 2,667 | 35,894 |
| الربع الثالث 2018 | 1,754 | 6,153 | 454 | 8,361 |
| الربع الرابع 2018 | 1,755 | 6,560 | 451 | 8,766 |
| 2018 | 6,303 | 23,892 | 1,912 | 32,107 |

الربع الرابع: يعرض الشكل 1-6 التطور في عدد رخص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الرابع 2018 إلى 2,602 ترخيص، بارتفاع بنسبة 2.7% عن الربع السابق. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من العدد الكلي حوالي 9%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الرابع 2018 نحو 1,183.0 ألف متر مربع، وهذا أقل بنسبة 2.4% عن المساحات المرخصة في الربع السابق.

المقارنة السنوية: وصل عدد رخص البناء الصادرة في فلسطين في العام 2018 إلى 9,898 رخصة، ويمثل هذا ارتفاعاً عن عددها في العام السابق بنسبة 7%. وترافق مع الارتفاع في عدد الرخص الصادرة ارتفاع أيضاً في المساحات المرخصة، إذ بلغت نحو 4,439 ألف متر مربع بارتفاع نسبته 9% عن المساحات المرخصة في العام السابق (انظر الجدول 1-6). ويتوجب التنبيه إلى أن منح رخص البناء لا يعني بالضرورة المباشرة في أعمال البناء، كما أن بعض نشاطات البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بناء لها.

جدول 1-6: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين

| عدد الرخص الصادرة * | المساحات المرخصة (ألف م ²) |
|---------------------|--|
| 9,242 | 4,067 |
| 9,898 | 4,439 |

* لا تشمل الأسوار

أعداد السيارات

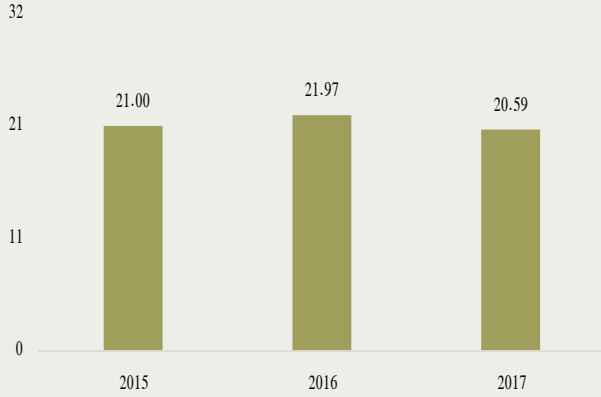
عدد السيارات المسجلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأن شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات.

الربع الرابع: وصل عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الرابع من العام 2018 إلى 8,766 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 405 سيارة عن عددها في الربع السابق، ويزيد بمقدار 420 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2017. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 80% من الإجمالي، جاء نحو 6% منها من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 2-6).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2019، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

صندوق 5: غرامات المحاكم العسكرية الإسرائيلية: 60 مليون شيكل في 3 سنوات

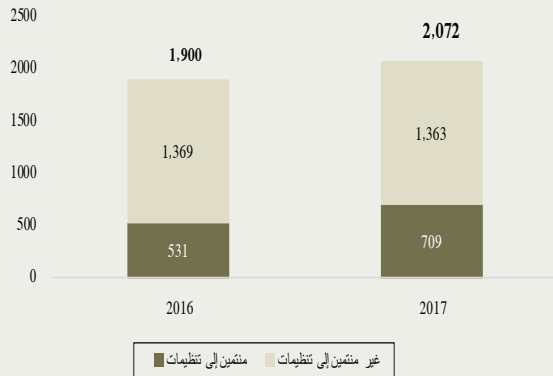
شكل 1: قيمة الغرامات التي فرضتها المحاكم العسكرية الإسرائيلية على سكان الضفة الغربية (مليون شيكل)



جدول 1: أعداد الفلسطينيين الذين وجهت لهم المحاكم العسكرية الإسرائيلية اتهامات وأنواع التهم في العام 2017

| نوع التهمة | عدد المتهمين |
|--|--------------|
| مخالفات سير | 5,857 |
| ”نشاط إرهابي“ | 2,072 |
| - قتل متعمد | 10 |
| - محاولة قتل | 69 |
| تقويض السلم | 1,020 |
| دخول غير شرعي إلى إسرائيل والقدس الشرقية | 1,064 |
| مخالفات إجرامية | 432 |
| المجموع | 10,445 |

شكل 2: أعداد المتهمين ”بنشاطات إرهابية“ وتوزعهم بين منتمين وغير منتمين إلى منظمات



نشرت صحيفة هآرتس في مطلع العام الجاري مقالة استقصائية عن التهم والغرامات التي فرضتها المحاكم العسكرية الإسرائيلية على الفلسطينيين. واستفادت المقالة من تقريرين أرسلهما رئيس محكمة الاستئناف العسكرية الإسرائيلية إلى ”مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان“، وهي منظمة غير حكومية فلسطينية. كما اعتمدت على تقارير عن نشاط جهاز القضاء العسكري الإسرائيلي. ونورد فيما يلي أهم ما جاء في المقالة.¹

بلغت قيمة الغرامات التي فرضتها المحاكم العسكرية الإسرائيلية على فلسطيني الضفة الغربية أكثر من 60 مليون شيكل (نحو 16 مليون دولار) خلال الأعوام الثلاثة (2015-2017) كما يوضح الشكل 1. وقيمة الغرامات السنوية هذه ليست عالية بشكل استثنائي، إذ تتوفر معلومات عن أن المحاكم العسكرية الإسرائيلية رفعت 8,000 قضية ضد الفلسطينيين في العام 2011، وتم فرض غرامات بقيمة 13 مليون شيكل في قرارات هذه المحاكمات.

تذكر المقالة أن مبالغ الغرامات يتم وضعها في حساب الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، ويتم إدارتها من قبل ضابط تحت إشراف وزارة المالية الإسرائيلية. ولكن لا تتوفر معلومات عن الكيفية التي يتم بها استخدام هذه الأموال. تورد الصحيفة أمثلة متعددة على قرارات المحاكم العسكرية وعلى الأساليب المتبعة لمراكمة المبالغ العالية للغرامات. على سبيل المثال في نهاية تشرين الثاني 2018 تم إدانة قاصر برمي حجارة على جندي كان يقف قرب مدرسته. وتم إطلاق سراح القاصر بعد ثلاثة أيام سجن لقاء غرامة بقيمة 3 آلاف شيكل. وفي نيسان 2017 تم توجيه تهمة إلى شخص من بيت لحم بأنه نقل نقودا إلى عائلتين من معتقلي حركة الجهاد. وصدر الحكم بحبس الشخص ثمانية أشهر وتغريمه 12,000 شيكل. وتذكر المقالة أن التجارب تؤكد أن المحكومين لا يتم إطلاق سراحهم، مهما كان نوع التهم الموجهة لهم، قبل سداد قيمة الغرامة المفروضة عليهم.

بلغ إجمالي عدد الفلسطينيين الذين وجهت لهم اتهامات في المحاكم العسكرية الإسرائيلية 10,445 فلسطيني في العام 2017. ويوضح الجدول 1 أعداد المتهمين وتوزع التهم التي ادنوا بها. وتشير أرقام الجدول إلى أن أكثر من نصف التهم (56%) تتعلق بمخالفات السير² وتتمثل معظم تهم ”النشاط الإرهابي“ (20%) في قضايا تتعلق بحمل السلاح أو الانتماء إلى منظمات محظورة. كما أن أكثر من ثلثي تهم تقويض السلم كانت تتعلق برمي الحجارة.

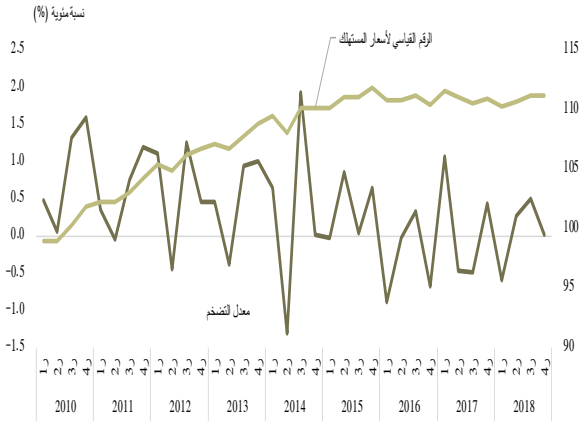
بلغ عدد المتهمين بالقيام ”بعمليات إرهابية“ 2,072 فلسطيني في العام 2017. وهذا العدد أعلى بنسبة 10% تقريبا عن عدد المتهمين بنفس التهمة في العام 2016. ومن الملفت للنظر، إذا ما وثقنا بتحقيقات المحاكم العسكرية للإحتلال، أن 66% من الفلسطينيين المتهمين ”بالنشاطات الإرهابية“ في العام 2017 لم يكونوا منتسبين إلى أي تنظيم فلسطيني. وكانت نسبة غير المنتمين إلى منظمات من بين المتهمين ”بأعمال إرهابية“ 72% في العام السابق (أنظر الشكل 2).

1 Haaretz January 12, 2019.

2- راجع الصندوق عن ”المخالفات المرورية على الطرق ما بين المدن الفلسطينية: استنزاف آخر للغزينة“ في العدد 26 من المراقب الاقتصادي.

7- الأسعار والتضخم¹

شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)

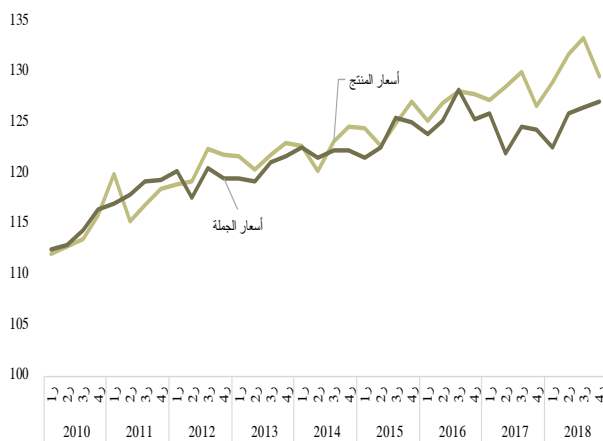


بنسبة 5.35%. وشهدت أسعار السلع والخدمات ضمن مجموعة المسكن ومستلزماته (التي تبلغ أهميتها النسبية حوالي 9% من سلة المستهلك الفلسطيني) ارتفاعاً بنسبة 0.83%، نتيجة ارتفاع أسعار كل من الغاز والمحروقات السائلة المستخدمة كوقود للمنازل بنسبة 5.60% و 4.78%.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

الربع الرابع: ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 0.49% بين الربع الثالث والربع لعام 2018. ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 2.24%، مقابل انخفاض أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.54%. في حين انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بمقدار 2.87% بين الربعين، ونتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 3.24%، بينما ارتفعت أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.39% (انظر الشكل 7-2).

شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات اسم "سلة الاستهلاك". ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوة الشرائية للدخل انخفضت بنفس النسبة.

الرقم القياسي للأسعار

الربع الرابع: يبين الشكل 7-1 منحنيين، يطور الأول الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الأول 2010 والربع الرابع 2018. المنحنى الثاني يقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق له، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

الربع الرابع: وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الرابع 2018 إلى 111.12 مقارنة مع 111.10 في الربع الثالث 2018. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثالث والرابع لعام 2018 كان موجباً (ارتفاع في الأسعار) بنسبة 0.01%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ (بنسبة 4.92%)، وأسعار مجموعة خدمات التعليم (بنسبة 1.69%)، مقابل انخفاض أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية (بمقدار 7.16%).

المقارنة السنوية: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين انخفاضاً مقداره 0.19% خلال العام 2018 مقارنة مع العام 2017. وتولد هذا عن انخفاض بمعدّل 1.34% في قطاع غزة، مقابل ارتفاع بمعدّل 1.04% في القدس، و بمعدّل 0.41% في الضفة الغربية. ويعود انخفاض أسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2018 لانخفاض أسعار معينة من السلع والخدمات مقابل ارتفاع أسعار أخرى. مثلاً، انخفضت أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية (بمقدار 4.25%)، وأسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ (بمقدار 1.29%)، وأسعار خدمات التعليم (بمقدار 1.07%). أما أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، التي تشكل أهميتها النسبية حوالي 35% من سلة المستهلك الفلسطيني، فلقد انخفضت بنسبة 0.70%. وتحقق هذا نتيجة انخفاض أسعار الخضروات الطازجة والدرنيات والدواجن الطازجة بمعدّل 4.74% و 4.04% و 3.40% على التوالي، مقابل ارتفاع أسعار الخضروات المجففة والبيض والفواكه بمعدّل 9.08% و 6.40% و 2.93% على التوالي أيضاً. كما سجلت مجموعة النقل والمواصلات (والتي تبلغ أهميتها النسبية حوالي 14% من سلة المستهلك الفلسطيني) ارتفاعاً نسبته 1.06%، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للسيارات

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح الأرقام القياسية، 2010 - 2018. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوة الشرائية.

شكل 3-7: تطور القوة الشرائية بالعملات المختلفة (نسبة مئوية)



المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد ارتفعت خلال هذا الربع بنسبة تقريبية تبلغ 1.89%. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار تطوراً قريباً الشبه من التي شهدتها الدولار، كما يوضح الشكل 3-7.

المقارنة السنوية: أما على الأساس السنوي فقد انخفض متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال 2018 بنسبة 0.27% مقارنة بالعام السابق. وهذا يعني أن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار، وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، تراجعت بمعدل تقريبي يبلغ 0.08% خلال نفس الفترة. وهي نسبة قريبة من النسبة التي شهدتها الدينار، نظراً لثبات سعر الصرف بينه وبين الدولار (أنظر الشكل 3-7).

المقارنة السنوية: سجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفاعاً نسبته 1.05% خلال العام 2018 مقارنة بالعام 2017. ولقد سجلت أسعار الجملة للسلع المحلية خلال العام 2018 ارتفاعاً بنسبة 1.39%، كما ارتفعت أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.20% مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة إلى الرقم القياسي العام لأسعار المنتج في فلسطين فلقد سجل ارتفاعاً نسبته 2.22% خلال العام 2018 مقارنة بالعام السابق. ونتج هذا عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المستهلكة محلياً بقدر 2.51%، بينما سجلت أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج انخفاضاً مقداره 0.34% مقارنة بالعام السابق.

الأسعار والقوة الشرائية²

الربع الرابع: القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت ذاته مقياس لتطور القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أن تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الرابع 2018 بنحو 0.01% مقارنة بالربع السابق، وهو ما يعني تراجع القوة الشرائية لعملة الشيكل بنفس المقدار (أنظر الشكل 3-7). أما على أساس المقارنة السنوية فلقد انخفض معدل التضخم في 2018 نحو 0.19% مقارنة مع 2017، أي أن القوة الشرائية للشيكل ارتفعت بنفس هذا المقدار.

القوة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الرابع 2018 ارتفاع قيمة الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.90% مقارنة بالربع السابق. بناءً على

2- تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من دخل وثروة. وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل تبدل الأسعار وسعر صرف العملة، وهو ما يعني أنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

صندوق 6: توقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين

ثلاث أولويات/أهداف:

- محاربة، أو الحيلولة دون "الإرهاب ضد إسرائيل من قبل حماس وغيرها من المنظمات المتطرفة".
- خلق جو من الاستقرار والرضى في الضفة الغربية يدفع الفلسطينيين نحو قبول التعايش السلمي مع إسرائيل ويعددهم للحكم الذاتي.
- سد الحاجات الإنسانية والحيلولة دون مزيد من عدم الاستقرار خصوصاً في قطاع غزة.¹

تنفيذ إيقاف الدعم

تم تنفيذ هدف إيقاف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين بشكل متسارع. وتمثل التنفيذ في ثلاث خطوات:

الخطة والهدف

صعدت الولايات المتحدة مواقفها ضد الفلسطينيين عقب الموقف الحازم للقيادة الفلسطينية ضد قرار الحكومة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس، ورفض القيادة اللقاء مع المندوبين الأمريكيين والمشاركة في المشاورات تمهيداً لإعلان ما يدعى "بصفحة القرن". ورداً على المقاطعة الفلسطينية قررت الإدارة الأمريكية قطع المساعدات الثنائية والمساعدات متعددة الأطراف التي تقدمها إلى الفلسطينيين، كوسيلة للضغط على قيادة م.ت.ف لإعادة النظر في موقفها والمشاركة في المفاوضات. وأعلن الرئيس ترامب هذا الهدف بشكل لا لبس فيه، وبشكل متكرر: "لماذا يتوجب علينا تقديم مساعدات للفلسطينيين في المستقبل ما داموا يرفضون التحدث والتفاوض لتحقيق السلام؟"

وفي واقع الأمر إنّ الأهداف السياسية وراء المساعدات الأمريكية لم تكن يوماً خافية. على سبيل المثال، يذكر تقرير صادر من مركز الأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي أنّ الحكومات الأمريكية المتعاقبة طلبت من الكونغرس الموافقة على تقديم المساعدات الفلسطينية (خصوصاً بعد الانقسام بين الضفة والقطاع في 2007) على أرضية

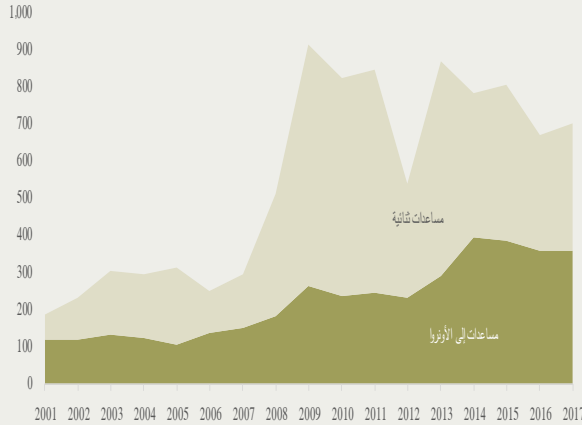
1- U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service. November 9, 2011 https://www.everycrsreport.com/files/20111109_RS22967_961f3c-419c247b4e3f0533877467a57dcc7fc3d3.pdf

هو السبب على الأرجح الذي دفع بالحكومة الفلسطينية إلى رفض استلام الجزء الأخير من المعونة الأمريكية للأجهزة الأمنية، إذ أن المبلغ ضئيل نسبياً مقارنة بالمخاطر الناجمة عن استلامه.

قيمة وبنية المساعدات الأمريكية إلى الفلسطينيين

يعرض الشكل 1 إجمالي قيمة المساعدات الأمريكية إلى الفلسطينيين خلال 2001-2017، وتوزيعها بين مساعدات ثنائية للضفة والقطاع ومساهمات في موازنة وكالة الأونروا.

شكل 1: إجمالي المساعدات الأمريكية إلى الفلسطينيين (إنفاق فعلي) (مليون دولار 2001-2017)



المرجع: قاعدة بيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، سنوات متعددة: https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_agency_id=1&measure=Disbursements * تم استثناء المبالغ التي حولت إلى موازنة الأونروا من المساعدات للضفة والقطاع، نظراً لأن هذه المبالغ متضمنة في الجزء الأسفل من الشكل.

بلغ إجمالي قيمة المساعدات الأمريكية خلال الفترة 9.4 مليار دولار، موزعة بين 3.9 مليار (نحو 40%) دعم إلى وكالة الأونروا و 5.5 مليار كمساعدات ثنائية إلى الضفة والقطاع.⁶ ويلاحظ من الشكل أن الدعم إلى الأونروا كان تصاعدياً بشكل مستمر، في حين شهدت المساعدات للضفة والقطاع تذبذبات حادة: ارتفاع حاد خلال 2007-2009، ثم هبوط حاد أيضاً في العام 2012.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمساعدات الأمريكية الثنائية فإن الشكل 2 يلقي ضوءاً عليها. توزع مبلغ المساعدات الثنائية خلال 2001-2017 (3.9 مليار دولار) على خمسة قطاعات رئيسية، ويوضح الشكل 2 تركيزاً كبيراً لصالح قطاع الحوكمة، بنسبة 52%، يليه قطاع المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية بنسبة 26%، بينما بلغت نسبة المساعدات الموجهة للتنمية الاقتصادية والبنية التحتية والزراعة 12%.

ولأجل مزيد من التوضيح لبنية المساعدات الثنائية الأمريكية للضفة والقطاع نورد الجدولين 1 و 2 اللذان يسجلان توزيع المساعدات الثنائية في السنوات الثلاث 2015 - 2017 تبعاً لمعيار الجهة المنفذة ومعيار حقل الإنفاق.

الجهة المنفذة: يوضح الجدول 1 أن أهم الجهات المنفذة لمشاريع المساعدات الثنائية الأمريكية خلال 2015-2017 كانت الحكومة الفلسطينية، التي استقطعت بين 20-24% من إجمالي المساعدات. وهذا مفاده أن نحو ربع المساعدات الأمريكية خصص، أو أنفق بواسطة أو لصالح الحكومة الفلسطينية، وجاء الإنفاق عبر البرامج

- قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أيلول 2018 بتحويل 200 مليون دولار من المعونة الاقتصادية المباشرة المخصصة للضفة والقطاع إلى تمويل "مشاريع ذات أولوية أعلى في مناطق أخرى من العالم". وفي نفس الشهر قامت الوكالة أيضاً بتحويل 25 مليون دولار كانت مخصصة لدعم 6 مستشفيات في القدس الشرقية إلى استخدامات في دول أخرى. يضاف إلى ذلك تقليص مبلغ الدعم الأمريكي لبرنامج "إدارة وتخفيف النزاع" (CMM)، وهو برنامج للنشاطات المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بمقدار 10 ملايين دولار بعد حظر مشاركة فلسطيني الضفة والقطاع فيه. وتذكر المصادر المختلفة أن إجمالي المبلغ من المساعدات الثنائية الذي تم تحويله من صالح الضفة والقطاع إلى استخدامات أخرى وصل إلى 231.5 مليون دولار.²
- أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في آب 2018 أن الولايات المتحدة سوف تتوقف عن تقديم الدعم المالي إلى الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين). وكانت أميركا قد قدمت دعماً لموازنة الوكالة بمقدار 60 مليون دولار في مطلع العام 2018. وبلغت مساهمة الولايات المتحدة في موازنة الأونروا نحو 360 مليون دولار سنوياً في كل من 2016 و 2017.
- المساعدات الوحيدة للفلسطينيين، التي لم تقم الإدارة الأمريكية بتحويلها إلى أماكن أخرى، هي مساعدات تدريب وتوفير التجهيزات غير القتالية لقوات الأمن الفلسطينية. ولكن الحكومة الفلسطينية طلبت رسمياً من الإدارة الأمريكية، في مطلع العام الحالي، وقف كافة أشكال التمويل بما فيها تمويل الأجهزة الأمنية.³

الشروط الأمريكية المستجدة على المساعدات الثنائية لفلسطين

يبدو في حكم المؤكد أن الجزء الأكبر من المساعدات الأمريكية الثنائية لفلسطين كان سيتوقف حتى دون قرار الرئيس الأمريكي بالقطع الآني والمباشر للمساعدات. ويعود السبب في ذلك إلى تشريعين أقرهما الكونغرس الأمريكي، في شهر آذار وشهر أيلول 2018 على التوالي، قانون "تايلور فورس" (TFA) وقانون "تفسير محاربة الإرهاب" (ATCA).

- قانون تايلور فورس. ينص هذا القانون على أن أية مبالغ من المساعدات الأمريكية لفائدة السلطة الفلسطينية (باستثناء ما يذهب لمستشفيات القدس ولبرامج تنقية المياه والتطعيم) ستكون مشروطة بتأكد الإدارة الأمريكية من أن السلطة ومنظمة التحرير تتخذان إجراءات فعلية لإيقاف أعمال العنف ضد المواطنين الإسرائيليين والأمريكيين، ومحاسبة من يساعد على مثل هذه الأعمال، وأنهما سددتا ما يترتب عليهما من تعويضات لضحايا هذه الأعمال من إسرائيليين وأمريكيين، وأنهما جمدتا كافة القوانين والإجراءات التي تسمح بتقديم تعويضات للمساجين "المتهمين بالإرهاب"، وأنّ تعلقنا إدانتهم لأعمال العنف وتتعهدا بالتحقيق في هذه الأعمال وبالتعاون على تقديم المتهمين للعدالة.⁴
- "قانون تفسير محاربة الإرهاب" (ATCA). ينص هذا القانون على أن الطرف (السلطة الفلسطينية) الذي يتلقى مساعدات أمريكية خارجية- بما فيها المساعدات الثنائية، عليه أن يوافق في الوقت نفسه على المسؤولية القانونية الشخصية في المحاكم الأمريكية تجاه الأعمال التي ترتكب ضد الأمريكيين على أرضيه (على الأراضي الفلسطينية).⁵ من الواضح أن هذين القانونين، والقانون الأخير بشكل خاص، يمكن أن يحملا السلطة الفلسطينية أعباءً ومسؤوليات تعويض باهظة أمام المحاكم الأمريكية. وهذا

2 U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service. December 12, 2018

<https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf>

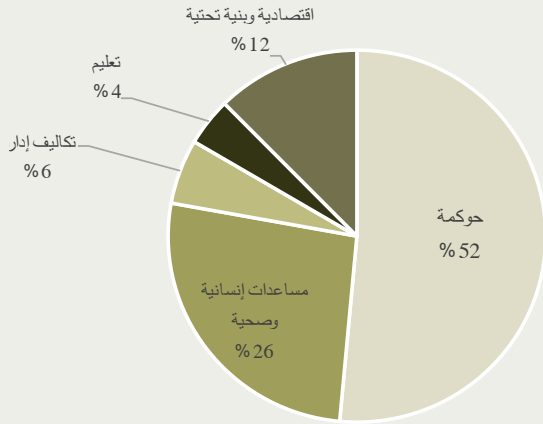
3- وكالة "وفا الإخبارية" 2019-01-31 نقلا عن "تقدير موقف -وقف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية والبحث عن "قيادة بديلة". مسارات، رام الله 2019.

4 <https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/1164>

5 <https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/5954/text>

6- تورد نشرة صادرة عن مركز خدمات الأبحاث التابع للكونغرس أن إجمالي المساعدات الأمريكية الثنائية للضفة والقطاع بلغت أكثر من 5 مليار دولار بين 1994 و 2018، وأن المساهمات الأمريكية في موازنة الأونروا بلغت 6 مليار تقريبا منذ العام 1950.

شكل 2: التوزيع القطاعي للمساعدات الأمريكية الثنائية للضفة والقطاع (إنفاق فعلي) (متوسط 2001-2017)



المرجع: قاعدة بيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، سنوات متعددة:

https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_agency_id=1&measure=Disbursements

* تم استثناء المبالغ التي حوت إلى موازنة الأونروا من المساعدات للضفة والقطاع.

التأثيرات المحتملة لقطع المساعدات

نبه مدير سابق في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن إيقاف المساعدات الأمريكية لا يشكل أداة ضغط فعالة على السلطة الفلسطينية لتغيير موقفها، نظراً لأن الجزء الأكبر من هذه المساعدات يتم إنفاقه عبر برامج مستقلة عن مؤسسات السلطة.⁷ من ناحية أخرى، وجه 34 عضواً في الكونغرس الأمريكي رسالة إلى الرئيس ترامب عارضوا فيها سياسة إيقاف المساعدات إلى الفلسطينيين. وحاجج أعضاء الكونغرس هؤلاء بأن إيقاف المساعدات "سوف يضعف مواقف الفلسطينيين الداعين إلى حل سلمي ويقوي من شوكة حماس وغيرها من المنظمات المتطرفة". وتطرق الرسالة إلى الآثار التي يتوقع أن يتركها إيقاف المساعدات الأمريكية: الحيلولة دون وصول المساعدات الغذائية لنحو 140 ألف شخص، والرعاية الصحية لنحو 3,800 طفل، والمياه النقية لما يقرب من 71 ألف شخص، ومعالجة سرطان الثدي لما يقل عن 16 ألف امرأة. كما أن إيقاف الدعم الأمريكي لوكالة الأونروا سوف يؤثر سلباً على تعليم 525 ألف طفل في 700 مدرسة، وعلى منح المساعدات الغذائية لنحو مليون لاجئ في قطاع غزة.⁸

التي رعتها وزارة الخارجية الأمريكية في المرتبة الثانية، بحصة بلغت نحو 17% بالمتوسط في السنوات الثلاث. ويلاحظ أن المساعدات الغذائية (عبر برنامج الغذاء العالمي) استقطعت نحو 7% من إجمالي قيمة المساعدات الأمريكية الثنائية في 2017.

جدول 1: توزيع المساعدات الأمريكية للضفة والقطاع* (إنفاق فعلي) حسب أهم 5 جهات منفذة (% من الإجمالي)

| 2017 | 2016 | 2015 | |
|-------|-------|-------|--|
| 23.5 | 10.6 | 16.0 | وزارة الخارجية الأمريكية |
| 20.3 | 24.0 | 23.8 | الحكومة الفلسطينية |
| 7.0 | 3.8 | 6.7 | برنامج الغذاء العالمي |
| 6.4 | 4.8 | 4.5 | الوكالة الأميركية للتنمية الدولية |
| 3.5 | 6.4 | 5.2 | شركة بلاك فيتش القابضة (شركة هندسية أمريكية) |
| 39.3 | 50.4 | 43.8 | غيرها |
| 344.6 | 312.2 | 419.8 | المجموع (مليون دولار) |

المرجع: قاعدة بيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، سنوات متعددة:

https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_agency_id=1&measure=Disbursements

* تم استثناء المبالغ التي حوت إلى موازنة الأونروا من المساعدات للضفة والقطاع

• حسب حقل الإنفاق: يوضح الجدول 2 أن نحو ثلث المساعدات الثنائية الأمريكية خلال 2015-2017 للضفة والقطاع كان يتم إنفاقها على البنية والخدمات الاجتماعية. ويلاحظ هنا ارتفاع نسبة الإنفاق على مشاريع المياه والتصريف (نحو 13% بالمتوسط خلال الفترة)، مقابل محدودية نسبة الإنفاق على التعليم والبنية الاقتصادية.

جدول 2: توزيع المساعدات الأمريكية إلى الضفة والقطاع (إنفاق فعلي) حسب أهم 9 مجالات للإنفاق* (% من الإجمالي)

| 2017 | 2016 | 2015 | |
|-------|-------|-------|----------------------------------|
| 30.2 | 37.2 | 34.3 | البنية والخدمات الاجتماعية |
| 24.1 | 10.9 | 17.2 | الحكومة والمجتمع المدني |
| 12.5 | 6.4 | 7.4 | إنفاق طوارئ |
| 8.7 | 18.3 | 13.6 | مياه ومجاري |
| 4.9 | 3.0 | 1.8 | النزاع والسلام والأمن |
| 11.1 | 15.3 | 15.2 | نفقات تشغيلية وإدارة ونقل وتخزين |
| 2.9 | 3.0 | 2.4 | خدمات للأعمال وغيرها |
| 1.4 | 1.6 | 1.9 | تعليم أساسي |
| 4.3 | 4.3 | 6.1 | صحة وقطاعات أخرى |
| 344.6 | 312.2 | 419.8 | المجموع (مليون دولار) |

المرجع: قاعدة بيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، سنوات متعددة:

https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_agency_id=1&measure=Disbursements

* تم استثناء المبالغ التي حوت إلى موازنة الأونروا من المساعدات الثنائية للضفة والقطاع.

7- U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service.

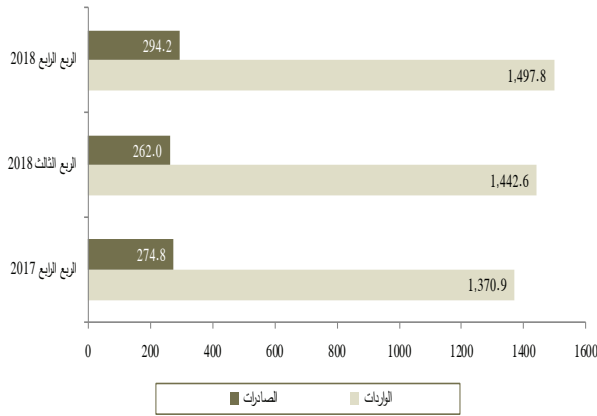
December 12, 2018 <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf>

8- Ibid.

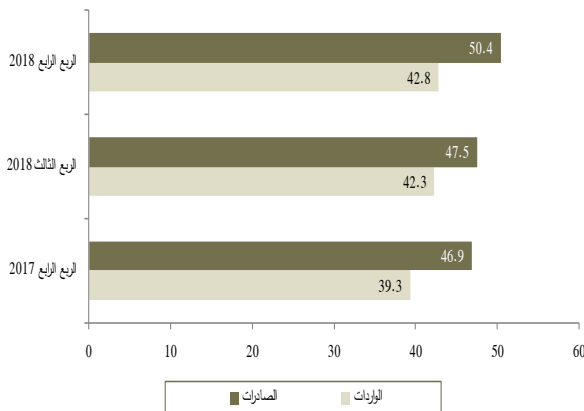
8- التجارة الخارجية¹

الميزان التجاري

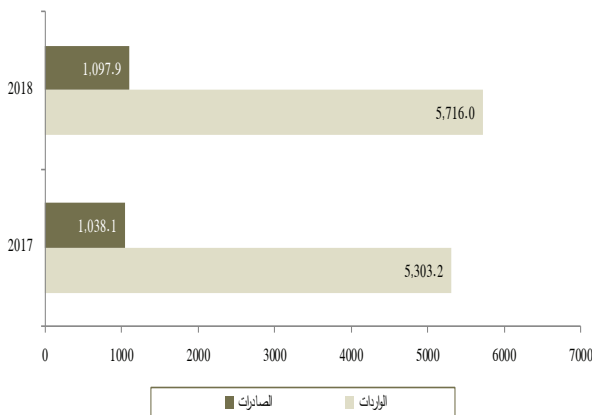
شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)



شكل 8-3: صادرات وواردات السلع المرصودة في 2017 و2018 (مليون دولار)



الربع الرابع: بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"² في الربع الرابع 2018 نحو 1,497.8 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 4% مقارنة بالربع السابق، أما بالمقارنة مع الربع المناظر 2017 فلقد سجلت الواردات السلعية زيادة بنسبة 9%. بالمقابل بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة في الربع الرابع 294.2 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12% و 7% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي. وعلى ذلك تكون قيمة الصادرات قد شكلت ما يقارب 20% من قيمة الواردات في الربع الرابع. ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,203.6 مليون دولار. ولقد تمّ تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 7.6 مليون دولار (انظر الشكلين 8-1 و 8-2).

المقارنة السنوية: بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة لعام 2018 نحو 5,716 مليون دولار وقد ارتفعت بنسبة 8% مقارنة مع عام 2017. أما الصادرات السلعية المرصودة فقد بلغت قيمتها حوالي 1,097.9 مليون دولار وسجلت ارتفاعاً بنسبة 6% مقارنة مع 2017. ونتيجة لذلك بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي 4,618.1 مليون دولار. وطراً تحسن طفيف على العجز نتيجة الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 26.7 مليون دولار (انظر الشكلين 8-3 و 8-4).

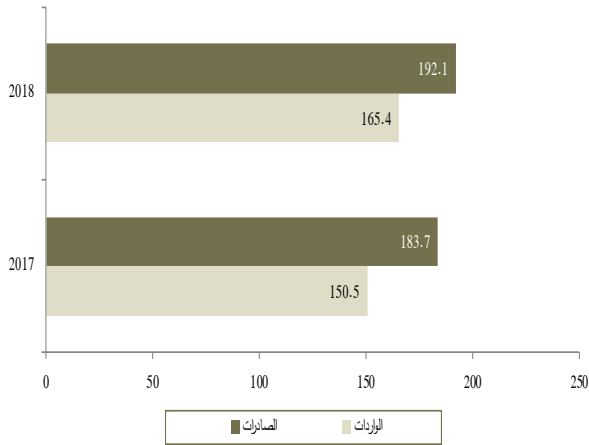
ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي (1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات. (2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات أجور عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج. (3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

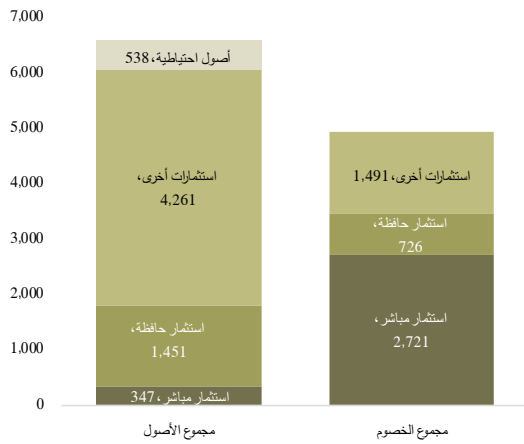
الربع الرابع: تشير النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الرابع من عام 2018 إلى تراجع العجز في الحساب الجاري (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) بنسبة 10% مقارنة مع الربع السابق. ولكن العجز ارتفع بشكل حاد، بنسبة 31% مقارنة مع الربع المناظر 2017. وبلغت قيمة العجز 399 مليون دولار. ويعزى العجز إلى العجز في الميزان التجاري السلعي (1,256 مليون دولار)، إضافة إلى عجز ميزان الخدمات (264 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل تولد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل (612 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (509 مليون دولار) أنظر الجدول 8-1.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2019، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الرابع 2018.
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الكلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الكلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

شكل 8-4: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل في 2017 و2018 (مليون دولار)



شكل 8-5: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الرابع 2018) (مليون دولار)



جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني* (مليون دولار)

| 2018*** | 2017 | الربع الرابع | الربع الثالث 2018 | الربع الرابع 2017 | |
|-----------|-----------|--------------|-------------------|-------------------|-------------------------------------|
| (5,827.5) | (5,374.2) | (1,520.3) | (1,520.6) | (1,386.6) | 1. الميزان التجاري للسلع والخدمات** |
| (4814.1) | (4,441.6) | (21,256.6) | (91,254.4) | (1,146.5) | - صافي السلع |
| (1,013.4) | (932.6) | (264.1) | (7265.5) | (240.1) | - صافي الخدمات |
| 2,393.9 | 1,992.0 | 612.4 | 9608.8 | 544.4 | 2. ميزان الدخل |
| 1,774.4 | 1,818.6 | 508.8 | 467.1 | 538.7 | 3. ميزان التحويلات الجارية |
| (1,659.2) | (1,563.6) | (1399.9) | (444.6) | (303.5) | 4 الحساب الجاري (1+2+3) |
| 1,802.7 | 1,395.1 | 328.1 | 574.0 | 313.3 | 5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي |
| (143.5) | 168.5 | 71 | (129.4) | (9.8) | 6. صافي السهو والخطأ** |

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967.
** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.
*** البيانات أولية ومستندة إلى بيانات ارباع 2018.

3- صافي السهو والخطأ في الجدول لا يعادل الفرق بين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، ويعود السبب إلى أن جهاز الإحصاء قام بإضافة التمويل الاستثنائي إلى بند صافي السهو والخطأ.

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 328 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يُمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة (انظر جدول 8-1).

المقارنة السنوية: بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني 1,659.2 مليون دولار في العام 2018، وهو أعلى بنسبة 6% عن عجز العام الماضي. وجاء هذا أساساً بسبب الانخفاض في التحويلات الجارية (بنسبة 2%) بين العامين، وارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 8% أما ميزان الدخل فقد شهد تحسناً كبيراً بنسبة 20% (انظر الجدول 8-1). جرى تمويل عجز ميزان المدفوعات هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 1,802.7 مليون دولار. من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهرب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ".³

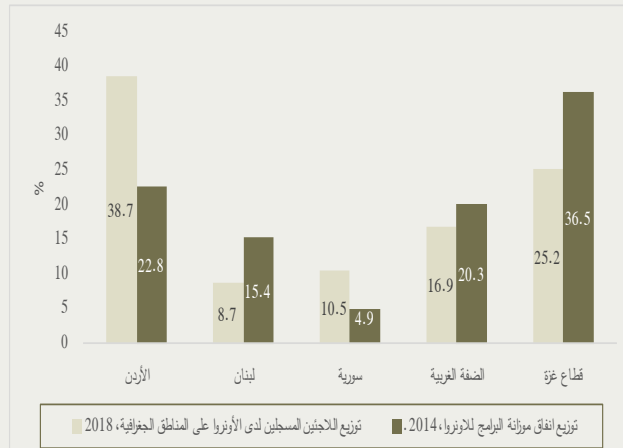
الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الرابع 2018 نحو 6,597 مليون دولار، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 5%، واستثمارات الحافظة 22%. بالمقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 4,938 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 55% منها.

يعبر الفارق ذو الإشارة السالبة بين الأصول والخصوم عن أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 1,659 مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (59%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات أو العملات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أن استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,374 مليون دولار (انظر الشكل 8-5).

صندوق 7: خدمات وكالة الأونروا والتحول في تمويل عملياتها

شكل 1: توزع اللاجئين المسجلين في أقاليم عمليات الأونروا (2018)، وتوزيع إنفاق موازنة البرامج (2014)



الموقع الإلكتروني للأونروا، تقارير "الأونروا بالأرقام" للسنوات 2000، 2010، 2018. <https://www.unrwa.org/ar/resources>

الموقع الإلكتروني للأونروا، موازنة الأونروا البرمجية لعامي 2016-2017.

جدول 1: أبرز مؤشرات الخدمات المقدمة من الأونروا للسنوات 2000، 2010، و2018.

| السنة | 2018 | 2010 | 2000 |
|--------------------------------------|-----------|-----------|-----------|
| اللاجئون المسجلون | 5,442,947 | 4,766,670 | 3,806,055 |
| عدد المدارس | 711 | 691 | 639 |
| عدد التلاميذ | 526,646 | 482,920 | 477,216 |
| عدد مرافق الصحة الأولية | 143 | 137 | 122 |
| إجمالي الموظفين | 31,822 | 30,614 | 22,561 |
| تعهدات ميزانية البرامج (مليون دولار) | 802.7 | 551.8 | - |
| تعهدات ميزانية الطوارئ (مليون دولار) | 453.5 | 288.9 | - |

المصدر: الموقع الإلكتروني للأونروا، تقارير "الأونروا بالأرقام" للسنوات 2000، 2010، و2018. <https://www.unrwa.org/ar/resources>

وسعيها لتقليص (أو على الأقل عدم توسيع) خدمات التوظيف للاجئين في السنوات الأخيرة.

الموازنة الاعتيادية والموازنة الطارئة

تخصص الأونروا، إلى جانب موازنة البرامج الاعتيادية، موازنات غير برمجية لتمويل المشاريع والبرامج الطارئة للاجئين المتضررين جراء النزاعات في أقاليم عملياتها. وكمثال على ذلك مواجهة الظروف التي نشأت خلال وعقب الانتفاضة الثانية، وحروب غزة المتكررة، والحرب الأهلية السورية. وتتطلب هذه البرامج موازنات إضافية عن موازنة البرامج للخدمات الاعتيادية للاجئين. بلغت قيمة موازنات الطوارئ، التي تعهد بها المانحون في 2018، حوالي 453.5 مليون دولار. ويعادل هذا 35% من إجمالي الدعم الذي تم التعهد بتقديمه للأونروا في ذلك العام. توزعت الموازنة الكلية للأونروا في ذلك العام على المشاريع الاعتيادية (43%)، والطوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة (25%)، والطوارئ لسورية (30%)، وإعادة إعمار غزة (2%).

تأسست "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" (الأونروا) بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1949 في أعقاب النكبة. وباشرت أعمالها في منتصف العام 1950 بهدف تقديم المساعدة والإغاثة للاجئين الفلسطينيين المتواجدين في خمسة مواقع: الضفة الغربية، قطاع غزة، لبنان، سورية، والأردن، وذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلتهم. وتقدم الأونروا مجموعة من الخدمات للاجئين الفلسطينيين في مجالات مختلفة بما فيها الإغاثة والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية وتحسين المخيمات. كما تقوم بمنح قروض وتمويل المشاريع الصغيرة.

اللاجئون الفلسطينيون في أقاليم عمليات الأونروا

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا، والذين يتلقون خدماتها، حوالي 5.4 مليون في مطلع العام 2018. وارتفع هذا العدد بنسبة تزيد على 40% منذ العام 2000. ويقوم نحو 39% من اللاجئين المسجلين، كما يوضح الشكل 1، في الأردن، و25% في قطاع غزة. ولقد تراجعت نسبة اللاجئين المقيمين في الأردن بمقدار ثلاث نقاط مئوية بين 2000 و2018 مقابل ارتفاع في نسبة اللاجئين المسجلين المقيمين في قطاع غزة بالنسبة نفسها خلال ذات الفترة. من ناحية أخرى، على الرغم من تركيز أعلى نسبة للاجئين المسجلين في الأردن، إلا أن النسبة الأكبر من موازنة البرامج الاعتيادية للأونروا يتم إنفاقها في قطاع غزة (33%)، تليها الأردن (21%)، ثم الضفة الغربية (19%) حسب أرقام الانفاق الفعلي لسنة 2014.

خدمات الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين وتوزيع إنفاق الموازنة

طراً تغير على طبيعة الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين منذ نشأتها وحتى الآن. ففي بداية الخمسينات كانت النسبة الغالبة (حوالي 69%) من موازنة الأونروا مخصصة لعملياتها في مجال الإغاثة، وبشكل أساسي للمساعدات التمويينية لحوالي 750 ألف لاجئ فلسطيني. ولكن مع مرور الوقت تم التركيز على تقديم خدمات أخرى إلى جانب الإغاثة، إذ ازداد الاهتمام بالتعليم وتوفير الخدمات الصحية وخدمات تحسين البنية التحتية في المخيمات. وانعكس هذا في بنية إنفاق موازنة البرامج الرئيسية للوكالة. إذ تم تخصيص حوالي 58% من موازنة البرامج الرئيسية للأونروا (البالغة 760 مليون دولار) إلى التعليم في 2017، فيما خصص حوالي 15% منها إلى برامج الرعاية الصحية. بالمقابل، تراجعت الحصة المخصصة للإغاثة والخدمات الاجتماعية إلى 6% فقط من موازنة البرامج في نفس السنة. وتخصص الأونروا جزءاً من موازنتها لدعم البنية التحتية (شبكات المياه والصرف الصحي) وتأهيل المرافق التعليمية والصحية والسكنية في حوالي 58 مخيم في أقاليم عملياتها.

وقدمت دائرة التمويل الصغير في الأونروا قروضاً صغيرة للاجئين بلغ عددها 476 ألف قرض بقيمة تراكمية 531 مليون دولار. بلخص الجدول 1 أبرز مؤشرات خدمات الأونروا في السنوات 2001-2018. ويلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في أعداد الموظفين بين 2000 و2010، إلا أن وتيرة هذا الارتفاع قد تراجعت بشكل كبير ما بين الفترة 2010 و2018، مما يعكس انخفاض نشاط عمليات الأونروا

1- تعرف الأونروا للاجئين الفلسطينيين بالتالي "الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين حزيران 1946 وأيار 1948، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948". وتعتبر الأونروا أن أبناء لاجئي فلسطين الأصليين والمنحدرين من أصلهم مؤهلين للتسجيل لديها والاستفادة من خدماتها.

تمويل عمليات الأونروا

عملت الأونروا على مواجهة العجز الناتج عن تقليص الدعم الأمريكي لها عبر قناتين:

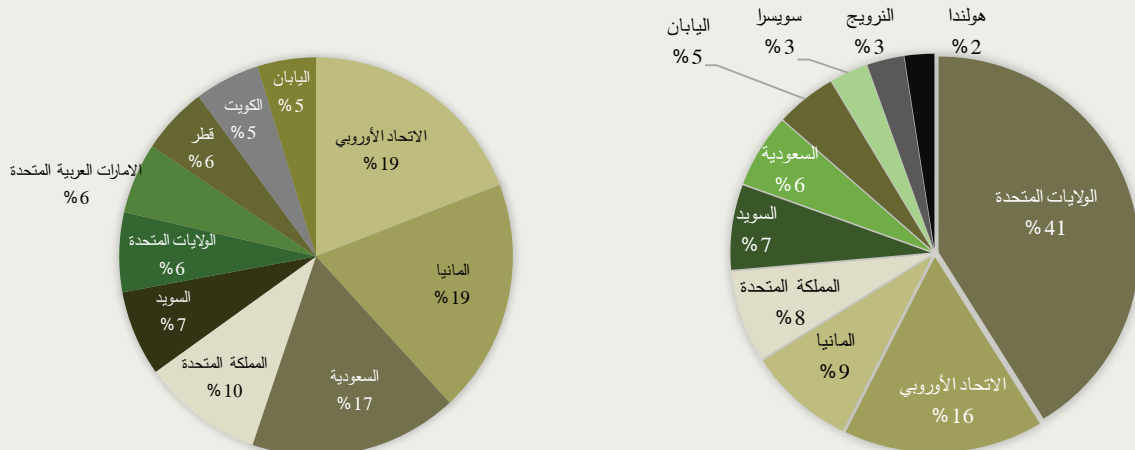
- الحصول على دعم أكبر من جهات أخرى: يتضح من الشكل 3 أن انخفاض الدعم الأمريكي قد ترافق مع زيادة ملحوظة في قيمة الدعم المتعهد به من عدد من الدول بما فيها: ألمانيا (ازداد دعمها بنسبة 132% بين السنتين، وصولاً إلى 177.3 مليون دولار). السعودية (زيادة بنسبة 200%، وصولاً إلى 159.9 مليون دولار). الاتحاد الأوروبي (زيادة بنسبة 25% بين السنتين). المملكة المتحدة (زيادة بنسبة 38.4%). هذا بالإضافة إلى صعود عدد من الدول الخليجية إلى قائمة أكبر عشرة مانحين، مثل قطر والكويت والإمارات.
- اتباع سياسة تقشف لتقليص النفقات في العام 2018 نتج عنها توفير حوالي 92 مليون دولار. وتسعى الوكالة كذلك إلى توفير مبالغ إضافية تصل إلى حوالي 60 مليون دولار خلال العام 2019، وهو ما يعادل مساهمة الولايات المتحدة في العام 2018 في تمويل الأونروا.

استطاعت الأونروا تقديم خدماتها بشكل متواصل وبتزايد للاجئين الفلسطينيين منذ تأسيسها إلى الآن من خلال الاعتماد بشكل كامل على التبرعات الطوعية. وتتنوع مصادر هذه التبرعات من الحكومات المختلفة ومن وكالات الأمم المتحدة ومساهمات المنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص والأفراد من كل أنحاء العالم.

منذ بدايات عمل الأونروا، احتلت الولايات المتحدة، بالتناوب مع الاتحاد الأوروبي، المركز الأول من حيث قيمة الدعم المقدم للوكالة. وشكل الدعم الأمريكي أكثر من ربع الدعم في معظم السنوات، وصولاً إلى أيلول 2018، حين أعلنت الإدارة الأمريكية عن وقف الدعم للأونروا. إذ انخفض هذا الدعم من 359.3 مليون دولار في 2017، إلى 65 مليون دولار في 2018، ثم انقطع بشكل كامل في مطلع 2019.²

يبين الشكل 2 التوزيع النسبي للدعم الذي تعهد به أكبر عشرة مانحين إلى الأونروا في 2017 و2018. ويتضح من الشكل التراجع الكبير في مساهمة الولايات المتحدة في تمويل الأونروا من 41% في 2017 (المرتبة الأولى بين المانحين) إلى 6% من مساهمات أكبر عشرة مانحين في العام 2018.³

شكل 2: التعهدات النسبية لأهم 10 مانحين إلى الأونروا، 2017 و2018.



المصدر: الموقع الإلكتروني للأونروا، التعهدات العينية والنقدية لبرامج الأونروا والترتيب العام للجهات المانحة للسنوات 2017 و2018. <https://www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners/funding-trends/donor-charts>

وفاء البيطاوي، ماس

تصحيح

جرى في صندوق "أرباح صندوق رأس المال"، في عدد المراقب 54، حساب نسب توزيع الأرباح اعتماداً على التقارير السنوية، ولكن اقرار توزيع الأرباح الفعلية يتم في اجتماع الهيئة العامة لصندوق الاستثمار في السنة التالية لصدور التقارير. لذلك يتوجب توضيح أن نسب الاحتفاظ الصحيحة لأرباح صندوق الاستثمار هي 32 و 0 و 6 بالمائة للسنوات 2014 و2015 و2016 على التوالي. أيضاً حول صندوق الاستثمار إلى وزارة المالية 28 مليون دولار، وليس 21 مليون، في العام 2016.

2- U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service. December 12, 2018: <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf>

3- ادعت نيكي هالي، سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة، أن الأونروا تبالغ في أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون خدماتها، وأن الولايات المتحدة مستعدة لأن تعترف فقط بحوالي 10% من اللاجئين الفلسطينيين (حوالي 500 ألف لاجئ)، وأن الإدارة الأمريكية ستعيد التفكير ملياً بإعادة الدعم للوكالة في حال تم تقليص العدد الرسمي للاجئين المسجلين.

مفاهيم وتعريف اقتصادية البضائع العامة Public Goods

المربع 3 يضم البضائع التي يطلق عليها اسم "بضائع النوادي": البث التلفزيوني المشفّر، أو مشاهدة الأفلام في قاعة السينما مثلاً. هذه خدمات يمكن حصر الحصول عليها بمن يدفع مقابلها، ولكن استهلاك (مشاهدة) أحد الأفراد لها لا يقلل من قيمتها ولا يحول دون استهلاك الآخرين لها. أخيراً، المربع رقم 4 يشتمل على البضائع والخدمات غير الحصرية وغير التزاحمية. وهذا النوع من البضائع والخدمات يطلق عليه اسم "البضائع العامة". البث التلفزيوني غير المشفّر وخدمات الدفاع الوطني واجراءات الحماية من الزلازل والفيضانات هي أمثلة على البضائع العامة. هذه بضائع وخدمات لا يمكن حصر الاستفادة منها بمن يدفع مقابلها، كما أنها غير تزااحمية بمعنى أن استهلاك فرد ما لها لا يحول دون توفرها للآخرين.

البضائع العامة تعكس "فشل السوق"

البضائع العامة، هي إذن بالتعريف، نقيض البضائع الخاصة العادية، فهي غير حصرية وغير تزااحمية في آن معا. وهو ما يعني أن السوق الحر والقطاع الخاص لن يقوم بإنتاج هذا النوع من البضائع نظرا لانعدام حافز الربح والمصلحة الخاصة في الاستثمار والإنتاج لسلع وبضائع لا يمكن السيطرة على من يحصل عليها ولا تقل قيمتها عند استخدام فرد لها. ويطلق الاقتصاديون على عجز السوق الحر عن إنتاج هذه البضائع اسم "فشل السوق" (Market Failure): قوى السوق الحرة لن تسد الحاجة الى هذه السلع على الرغم من توفر طلب عليها. ولهذا السبب فإن توفير هذه البضائع يقع على عاتق الحكومة، التي يتوجب عليها تمويل إنتاج هذه السلع والخدمات وجعلها في متناول الجميع.

إنتاج الأفكار والابتكارات

أعدت نظرية النمو الحديثة الاهتمام الى ظاهرة السلع غير التزااحمية. وركزت نظرية "النمو الجواني" (Endogenous Growth) بشكل خاص على موضوع "إنتاج" و"صناعة" الأفكار والابتكارات الجديدة. الأفكار الجديدة يتم إنتاجها بشكل واع في مراكز البحث والتطوير. وهي، كما الحال مع إنتاج البضائع العادية، تحتاج الى استثمارات والى "عمال" والى أسواق. ولكن الأفكار هي بضائع غير تزااحمية، اذ حالما يتم اكتشافها يمكن للجميع استخدامها دون أن تقل قيمتها أو فائدتها. ونظراً لأن قيود براءات الاختراع محدودة الفعالية فإن الأفكار الجديدة هي أيضا غير حصرية. وبالتالي فإن قوى السوق الحرة سوف تفشل في إنتاج الكمية الكافية والمثل من الأفكار والابتكارات الجديدة، وهو ما يتطلب تدخلا في آلية السوق لضمان استمرار "إنتاج" الأفكار والنمو الاقتصادي.

البضائع العامة والتكنولوجيا

ساهمت التطورات التكنولوجية في السنوات الأخيرة بالحد من عدد البضائع العامة ومن بضائع "مأساة المشاع" أيضا. إذ أنّ معدات الرقابة الحديثة نقلت استخدام عدد من السلع

يميز الاقتصاديون بين أربعة أنواع من البضائع والخدمات على ضوء معيارين، هما معيار "الحصرية"، أي القابلية لحصر استخدام البضاعة أو الخدمة بمن يدفع لقاء الحصول عليها، ومعيار "التزااحمية" أي الصفة حيث استخدام السلعة أو الخدمة من شخص ما يحول دون استخدام الآخرين لها. يميز المعيار الأول بين البضائع والخدمات التي لا يحصل عليها سوى من يدفع تكلفتها (سعرها) وتلك التي لا يمكن حظرها وهي متوفرة للجميع دون مقابل. أما المعيار الثاني فيميز بين البضائع والخدمات التي إذا ما قام شخص باستهلاكها فإنها لا تعود متوفرة للآخرين، مقابل تلك التي يمكن لعدد كبير من الأشخاص استهلاكها في آن معاً دون أن تفقد من قيمتها أو فائدتها، أي تلك التي لا يحول استهلاك شخص لها من توفرها أيضاً لاستهلاك الآخرين. يعرض الشكل 1 أنواع البضائع والخدمات الأربعة التي يمكن تمييزها على ضوء المعيارين المذكورين.

شكل 1: تصنيف البضائع والخدمات على ضوء معيار "الحصرية" ومعيار "التزااحمية"

| حصرية Excludable | غير حصرية Non-Excludable | |
|-------------------------|-----------------------------|-------------------------------|
| 1 | 2 | تزااحمية Rivalrous |
| بضائع وخدمات خاصة عادية | بضائع "مأساة المشاع" | |
| 3 | 4 | غير تزااحمية Non Rivalrous |
| بضائع النوادي | البضائع العامة | |

أربعة أنواع من البضائع والخدمات

المربع 1 يضم مختلف أنواع البضائع والخدمات التي تتصف بأنها حصرية، أي لا يحصل عليها سوى من يدفع مقابلها، وبأنها تزااحمية أيضاً، أي تلك التي حال حصول واستهلاك فرد لها تصبح غير متوفرة للآخرين. وهذا النوع من البضائع والخدمات هو النوع الغالب والعادي من السلع، وهو ما تقوم المؤسسات الاقتصادية الخاصة بإنتاجه وتسويقه، بدرجة أو أخرى من الفعالية.

يشتمل المربع رقم 2 على البضائع والخدمات التي لا يمكن حصر الحصول عليها بمن يدفع مقابلها، والتي تتصف بأنها تزااحمية أيضاً، أي ان استهلاك شخص لها يحول دون توفرها للآخرين. مثال على هذا النوع من البضائع هو المراعي والغابات المفتوحة والسّمك في البحار. ويطلق على هذا النوع من البضائع اسم "مأساة المشاع" (-Tragedy of the commons) نظراً لأن الاستهلاك المجاني وغير المقيد لها يؤدي إلى استنزافها ويحول دون الاستفادة الآخرين منها. والمثال المعاصر لهذا النوع من "البضائع" الهواء النقي حيث يستهلكه البعض دون حساب (عبر تلويثه) وهو ما يحول دون استمتاع الآخرين بالهواء والجو غير الملوّث. ومن الواضح هنا أن السوق الحر (القطاع الخاص) لا يقوم بالاستثمار في إنتاج هذا النوع من السلع والخدمات.

في إنتاج الكميات الاجتماعية المثلى من سلعة أو خدمة ما، كلما استدعى الأمر التدخل من الحكومة لضمان الإنتاج على المستوى الأمثل الاجتماعي.

فشل السوق: الاحتكار الطبيعي (Natural Monopoly)

تتميز بعض النشاطات الاقتصادية بأن تكاليف تأسيسها عالية للغاية وأن وفورات الحجم (Economies of scale) فيها مرتفعة أيضاً، وهذا يعني أنه كلما توسع الإنتاج كلما انخفضت تكاليف إنتاج الوحدة من الخدمة. وتوفر هذه المواصفات الفرصة أمام شركة واحدة (أو بضع شركات) لاحتكار كامل السوق والحيلولة دون دخول شركات أخرى لمنافستها. وهذا شكل آخر من أشكال "فشل السوق"، وهو ما يتطلب تدخل الدولة، أما لتحمل أعباء توفير الخدمة عوضاً عن المحتكر الخاص، أو لوضع التشريعات لضبط عمل السوق والحيلولة دون استغلال الشركة لموقعها الاحتكاري. شبكات توزيع الماء والكهرباء وشبكات المجاري، وخطوط المترو والسكك الحديدية، وأنابيب نقل الغاز والنفط هي أمثلة على النشاطات التي تحمل مواصفات الاحتكار الطبيعي.

والخدمات من عدم الحصرية إلى الحصرية. على سبيل المثال، بات بالإمكان الآن حصر ومراقبة السيارات التي تدخل حدود المدن وأصبح من الممكن تحميل المسؤولين عن الازدحام وزيادة التلوث في المدن تكاليف أفعالهم. أي أن شرط عدم الحصرية انتفى الآن عن عدد كبير من الخدمات ولم تعد الشوارع السريعة أو ما شابهها بضاعة عامة بالضرورة. أيضاً يمكن الإدعاء الآن بأن الهواء النقي لم يعد بضاعة عامة تماماً طالما بات بالإمكان تحديد ومعرفة المسؤولين عن التلوث وفرض ضريبة عليهم تتناسب مع مقدار التلوث المسؤولين عنه، أي اجبار الملوّثين على دفع "سعر" للهواء النقي الذي يشترونه ثم يقومون بتلويثه، أو دفع تكاليف إعادة تنقية الهواء الملوّث.

فشل السوق: المنفعة الاجتماعية مقابل المنفعة الخاصة (Private vs. Social Benefits)

من المهم التأكيد على أن مهام الحكومات لا تقتصر فقط على توفير البضائع العامة المتولدة عن "فشل الأسواق" بتأثير عدم الحصرية وعدم التزاحمية. ذلك لأن هناك أشكالاً أخرى متعددة لفشل الأسواق وكلها تتطلب تدخلاً خارجياً وتعديلاً على آلية السوق الحر. على سبيل المثال، تفشل قوى السوق الحرة في توفير الكميات المثلى المطلوبة اجتماعياً من عدد من البضائع والخدمات، وهو ما يقتضي أيضاً تدخلاً من الحكومة للتعويض عن هذا الفشل. ويحصل هذا عندما تكون المنافع الخاصة من إنتاج بضائع أو خدمات معينة أقل من المنافع التي يحققها المجتمع ككل من هذه الخدمات. في هذه الحالات، ونظراً لأن السوق ينتج فقط على ضوء المنافع الخاصة، فإن كمية الإنتاج تكون أقل من الأمثل الاجتماعي.

خذ التعليم على سبيل المثال. عندما يستثمر شخص ما في تعليم نفسه فإنه يهدف إلى تحقيق منفعته الخاصة. ولكن الفرد المتعلم يترك أيضاً أثراً إيجابياً على المجتمع ككل. هذا يعني أن المجتمع له أيضاً مصلحة في زيادة تعليم الأفراد. السوق الحر لا يقوم "بإنتاج" التعليم سوى على ضوء المصالح الخاصة الضيقة، أي لا ينتج الكمية الكافية من المتعلمين. والأمر ذاته يصدق على تدريب العمال، إذ نظراً لأن المصانع لا تستفيد من كامل ما تنفقه على تعليم وتدريب عمالها (الذين يمكن أن يغادروا للعمل في أماكن أخرى)، فإنها لا تستثمر بما فيه الكفاية في التعليم والتدريب: المنفعة الخاصة للشركة من تدريب العمال هي أقل من المكاسب الاجتماعية. وكذلك الحال بالنسبة للرعاية الصحية. وكلما فشل السوق

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2014 - 2018

| المؤشر | 2018* | | | | 2017 | | | | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|--------------|-------------|-----------|-----------|------|------|------|
| | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | | | | | |
| السكان (ألف نسمة) | | | | | | | | | | | | | |
| فلسطين | 4,900.0 | 4,869.3 | 4,838.9 | 4,808.8 | 4,778.6 | 4,915.3 | 4,733.4 | 4,632.0 | 4,530.4 | 4,429.1 | | | |
| الضفة الغربية | 2,945.7 | 2,929.3 | 2,913.1 | 2,897.0 | 2,880.9 | 2,953.9 | 2,856.7 | 2,803.4 | 2,750.0 | 2,696.7 | | | |
| قطاع غزة | 1,954.3 | 1,940.0 | 1,925.8 | 1,911.8 | 1,897.7 | 1,961.4 | 1,876.7 | 1,828.6 | 1,780.4 | 1,732.4 | | | |
| سوق العمل | | | | | | | | | | | | | |
| عدد العاملين (ألف شخص) | 1,005.3 | 960.7 | 921.7 | 935.4 | 966.4 | 955.8 | 948.7 | 980.5 | 963.0 | 917.0 | | | |
| نسبة المشاركة (%) | 47.1 | 46.9 | 45.9 | 45.4 | 43.9 | 46.3 | 45.3 | 45.8 | 45.8 | 45.8 | | | |
| معدل البطالة (%) | 29.1 | 31.7 | 32.4 | 30.2 | 27.7 | 30.8 | 28.4 | 26.9 | 25.9 | 26.9 | | | |
| - الضفة الغربية | 16.1 | 17.3 | 19.1 | 18.3 | 16.9 | 17.6 | 18.7 | 18.2 | 17.3 | 17.7 | | | |
| - قطاع غزة | 50.5 | 54.9 | 53.7 | 49.1 | 45.0 | 52.0 | 44.4 | 41.7 | 41.0 | 43.9 | | | |
| الحسابات القومية (مليون دولار) | | | | | | | | | | | | | |
| الناتج المحلي الإجمالي | 3,706.7 | 3,659.8 | 3,559.5 | 3,689.9 | 3,728.8 | 14,615.9 | 14,498.1 | 13,425.7 | 12,673.0 | 12,715.6 | | | |
| - الإنفاق الاستهلاكي الخاص | 3,352.0 | 3,316.9 | 3,258.5 | 3,182.9 | 3,173.8 | 13,110.3 | 12,844.7 | 12,337.7 | 11,805.1 | 11,840.4 | | | |
| - الإنفاق الاستهلاكي الحكومي | 988.6 | 957.7 | 904.3 | 977.5 | 1,068.6 | 3,828.1 | 3,809.8 | 3,530.3 | 3,429.5 | 3,478.2 | | | |
| - التكوين الرأسمالي الإجمالي | 905.9 | 916.1 | 837.3 | 876.7 | 894.9 | 3,536.0 | 3,305.6 | 2,827.0 | 2,677.4 | 2,415.0 | | | |
| - الصادرات | 769.2 | 707.0 | 714.3 | 713.0 | 717.9 | 2,903.5 | 2,692.7 | 2,381.0 | 2,338.1 | 2,172.3 | | | |
| - الواردات (-) | 2,289.4 | 2,227.7 | 2,141.5 | 2,072.3 | 2,104.5 | 8,730.9 | 8,066.7 | 7,626.7 | 7,537.6 | 7,208.9 | | | |
| الناتج المحلي للفرد (دولار) | | | | | | | | | | | | | |
| بالأسعار الجارية | 803.2 | 798.3 | 781.5 | 815.4 | 828.6 | 3,198.4 | 3,254.6 | 3,080.1 | 2,973.1 | 3,051.7 | | | |
| بالأسعار الثابتة (أسعار 2015) | 778.9 | 760.5 | 735.8 | 746.2 | 772.4 | 3,021.4 | 3,072.4 | 3,044.4 | 2,973.1 | 2,940.7 | | | |
| ميزان المدفوعات (مليون دولار) | | | | | | | | | | | | | |
| الميزان التجاري | (1,520.3) | (1,520.6) | (1,427.2) | (1,359.3) | (1,386.6) | (5,827.5) | (5,374.2) | (5,246.2) | (5,199.6) | (5,036.7) | | | |
| ميزان الدخل | 612.4 | 608.8 | 603.7 | 568.9 | 544.3 | 2,393.9 | 1,992.0 | 1,896.0 | 1,712.2 | 1,482.4 | | | |
| ميزان التحويلات الجارية | 508.8 | 467.1 | 450.2 | 348.3 | 538.7 | 1,774.4 | 1,818.6 | 1,408.6 | 1,421.4 | 1,405.3 | | | |
| ميزان الحساب الجاري | (1,399.) | (444.7) | (373.3) | (442.1) | (303.6) | (1,659.2) | (1,563.6) | (1,941.6) | (2,066.0) | (2,149.0) | | | |
| أسعار الصرف والتضخم | | | | | | | | | | | | | |
| سعر صرف الدولار مقابل الشيكل | 3.704 | 3.635 | 3.573 | 3.461 | 3.512 | 3.593 | 3.603 | 3.840 | 3.884 | 3.577 | | | |
| سعر صرف الدينار مقابل الشيكل | 5.224 | 5.127 | 5.037 | 4.881 | 4.953 | 5.067 | 5.083 | 5.418 | 5.483 | 5.046 | | | |
| معدل التضخم (%) ¹ | 0.01 | 0.49 | 0.26 | (0.60) | 0.43 | (0.19) | 0.21 | (0.22) | 1.43 | 1.73 | | | |
| المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار) | | | | | | | | | | | | | |
| صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة) | 677.7 | 938.6 | 862.3 | 991.0 | 976.9 | 3,460.2 | 3,656.5 | 3,551.0 | 2,890.2 | 2,784.8 | | | |
| النفقات الجارية | 941.8 | 910.5 | 879.3 | 930.8 | 1,059.7 | 3,662.7 | 3,791.4 | 3,659.3 | 3,424.3 | 3,435.0 | | | |
| النفقات التطويرية | 109.3 | 63.8 | 59.0 | 45.6 | 113.4 | 279.7 | 255.3 | 216.5 | 176.7 | 164.1 | | | |
| فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح) | (373.4) | (35.7) | (76.0) | 14.6 | (196.2) | (482.3) | (390.2) | (324.7) | (710.9) | (814.3) | | | |
| إجمالي المنح والمساعدات | 226.2 | 194.2 | 159.8 | 87.2 | 254.2 | 672.5 | 719.8 | 766.9 | 799.0 | 1232.0 | | | |
| فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح) | (147.2) | 158.4 | 83.8 | 101.7 | 58.0 | 190.2 | 329.5 | 442.3 | 88.1 | 417.6 | | | |
| الدين العام الحكومي | 2,369.6 | 2,352.3 | 2,367.6 | 2,448.8 | 2,543.2 | 2,369.6 | 2,543.2 | 2,483.8 | 2,537.2 | 2,216.8 | | | |
| القطاع المصرفي (مليون دولار) | | | | | | | | | | | | | |
| موجودات/مطلوبات المصارف | 16,128.9 | 16,179.4 | 15,763.0 | 15,916.7 | 15,850.2 | 16,128.9 | 15,850.2 | 14,196.4 | 12,602.3 | 11,815.4 | | | |
| حقوق الملكية | 1,911.5 | 1,863.9 | 1,819.7 | 1,926.8 | 1,892.7 | 1,911.5 | 1,892.7 | 1,682.4 | 1,461.7 | 1,464.0 | | | |
| ودائع الجمهور | 12,227.3 | 12,194.2 | 11,992.6 | 12,002.3 | 11,982.5 | 12,227.3 | 11,982.5 | 10,604.6 | 9,654.6 | 8,934.5 | | | |
| التسهيلات الائتمانية | 8,437.9 | 8,293.6 | 8,260.0 | 8,175.4 | 8,026.0 | 8,437.9 | 8,026.0 | 6,871.9 | 5,824.7 | 4,895.1 | | | |

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

1. معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

2. أرقام 2018 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة

البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات من مركز الإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.